الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة

أثر تطبيق طرق الاهتلاك على قدرة التمويل الداخلي للمؤسسةالاقتصادية

دراسة حالة وحدة تغذية الأنعام لولاية مستغانم UAB

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذة:

- ساري عائشة . - برواين شهرزاد.

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	أ. موساوي مباركة	أستاذة مساعدة	جامعة عبد الحميد بن باديس
مقررا	أ. برواين شهرزاد	أستاذة مساعدة	جامعة عبد الحميد بن باديس
مناقشا	أ. بن حليمة سليمة	أستاذة مساعدة	جامعة عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية: 2016-2017

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

و إلى جميع إخوتي و صديقاتي

و إلى جميع أفراد عائلتي...

شكر

بداية أتقدم بالحمد و الشكر لله عز و جل. على توفيقه

لي في إتمام هذه المذكرة

راجيا منه أن تكون علما نافعا لكل من سعي وراء طلب العلم

ثم لا يفوتني أن أشكر

الأستاذة المشرفة بروابن شهرزاد على قبولها الإشراف علي

و على صبرها الشديد معي وتقديم يد العون و المساعدة لي وقت الحاجة إليها

و كذلك فإنني أتقدم بجزيل الشكر إلى مصلحة التربص

و على جميع العاملين القائمين عليها لاسيما مصلحة المحاسبة و المالية

و على رأسهم رئيسة المصلحة سهام

كما أشكر جميع من ساهم في انجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة

الفهرس

الإهداء و الشكر.

قائمة الأشكال و الجداول.

المقدمة العامة ..... أ،ب،ت،ث،ج

الفصل الأول: الايطار النظري للاهتلاكات

تمهيد 01

المبحث الأول: ماهية الاهتلاكات 02

* المطلب الأول: مفهوم الاهتلاكات 02
* المطلب الثاني: العوامل المحددة للاهتلاكات 04
* المطلب الثالث: أنواع الاهتلاكات 04
* المطلب الرابع:أهمية و أهداف الاهتلاك 05
  - الفرع الأول: أهمية الاهتلاك 05
  - الفرع الثاني: أهداف الاهتلاك 06

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للاهتلاك 06

* المطلب الأول: طرق الاهتلاك 06
* المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للاهتلاك 15
* المطلب الثالث: تدهور و تدني قيم التثبيتات 16
* المطلب الرابع: التنازل عن التثبيتات 17

خلاصة 21

الفصل الثاني: مساهمة طرق الاهتلاك في تحسين قدرة التمويل الذاتي

تمهيد 23

المبحث الأول: عموميات حول التمويل الذاتي 24

* المطلب الأول: تعريف التمويل الذاتي 24
* المطلب الثاني: أهمية و أهداف التمويل الذاتي 27
  - الفرع الأول: أهمية التمويل الذاتي 27
  - الفرع الثاني: أهداف التمويل الذاتي 28
* المطلب الثالث: مكونات التمويل الذاتي 30
* المطلب الرابع: تقييم التمويل الذاتي 33
  - الفرع الأول: مزايا التمويل الذاتي 33
  - الفرع الثاني: عيوب التمويل الذاتي 34

المبحث الثاني: طرق الاهتلاك و أثرها على قدرة التمويل الذاتي 35

* المطلب الأول: تكلفة التمويل الذاتي 35
* المطلب الثاني: قدرة التمويل الذاتي 37
* المطلب الثالث: كيفية اختيار طريقة الاهتلاك 38
* المطلب الرابع: أثر طرق الاهتلاك في حساب قدرة التمويل الذاتي 41
  - الفرع الأول: من ناحية الضرائب 41
  - الفرع الثاني: من ناحية التدفق النقدي 43

خلاصة 44

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لوحدة تغذية الأبقار UAB بمستغانم

تمهيد 46

المبحث الأول:نبذة تاريخية عن المؤسسة 47

* المطلب الأول:نشأة المؤسسة و تطورها 47
* المطلب الثاني: التعريف بوحدة تغذية الأبقار 50
* المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة 52
* المطلب الرابع: أهداف و وظائف وحدة تغذية الأبقار 57
  - الفرع الأول: أهداف المؤسسة 57
  - الفرع الثاني: وظائف المؤسسة 57

المبحث الثاني: أثر طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف وحدة UAB في حساب قدرة التمويل الذاتي 59

* المطلب الأول: مبيعات وحدة تغذية الأبقار 59
* المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للاهتلاك 61
* المطلب الثالث: حساب قدرة التمويل الذاتي 63
* المطلب الرابع: تحليل أثر الاهتلاك على قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة 64

خلاصة 66

خاتمة عامة 67

قائمة المراجع.

الملاحق.

قائمة الأشكال و الجداول

1. قائمة الجداول:

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول اهتلاك الآلة حسب طريقة القسط الثابت	8
2	جدول اهتلاك الآلة حسب طريقة القسط المتناقص	9
3	جدول اهتلاك الآلة حسب طريقة مجموع أرقام السنين	11
4	جدول اهتلاك الآلة حسب طريقة وحدات النشاط	12
5	جدول اهتلاك الآلة حسب طريقة إعادة التقدير	13
6	جدول اهتلاك الآلة حسب طريقة معدل النفاذ	15
7	جدول اهتلاك معدات الإعلام و الهاتف الخاص بوحدة UAB	62

2. قائمة الأشكال:

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مراحل تشكل التمويل الذاتي	25
2	التمويل الذاتي للبقاء و النمو	28
3	التمويل الذاتي و الأموال الخاصة	29
4	الوحدات التابعة لمجمع الغرب GAO	49
5	الهيكل التنظيمي لوحدة تغذية الأنعام	53
6	الهيكل التنظيمي لمصلحة الإدارة المالية	58

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى مواكبة الاقتصاد العالمي و تفتحها على العولمة التي مست جوانب عدة من بينها إصلاح النظام المحاسبي و ذلك بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني و اعتماد نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

فقد غير النظام المحاسبي المالي قواعد العمل المحاسبي بصفة جذرية، حيث تغيرت المفاهيم و المعايير و قواعد حساب التكاليف، و على رأسها الأصول التي أصبحت تسمى تثبيتات و التي تمثل الممتلكات و القيم التي يمتلكها المشروع و ذلك لمساعدته في تسيير أعماله التجارية، و يتم الاحتفاظ بها لفترة طويلة و ليس بغرض بيعها و يكون رصيدها دائما مدينا مثل الآلات، السيارات، الأثاث، المباني....الخ.والتي تنقسم التثبيتات بدورها إلى تثبيتات عينية و معنوية و مالية، تتعرض إلى انخفاض في قيمتها فيتم تخصيص حسابات لها تسمى بالاهتلاك.

فالاهتلاك من الموضوعات التي اختلف حولها المحاسبون طويلا، و يعود هذا الاختلاف إلى الفهم غير الدقيق لنظريته و عدم التفرقة بين فكرته أو حقيقته كظاهرة طبيعية تتعرض لها الأصول التي لها أعمار محددة، و بين تسجيل هذه الحقيقة في الدفاتر، كما لم يتفق المحاسبون بشأن الاهتلاك فقد اختلفوا اختلافا كبيرا حول مفهومه و العوامل المحددة له رغم بساطة مفهومه بشقيه الطبيعي و المحاسبي، فانه تحت ضغط الرغبة في إتباع سياسة مالية رشيدة و الرغبة في الاحتياط لجأ المحاسبون على غير المعتاد إلى ربط التسجيل المحاسبي للاهتلاك بتغيرات عديدة أدت في النهاية إلى الخلط الذي حدث بين تفسير الاهتلاك كظاهرة طبيعية و بين الإثبات المحاسبي له في الدفاتر.

و باعتبار أن التمويل الداخلي عامل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية التي تلجأ له المؤسسة الاقتصادية لتغطية احتياجاتها الاستثمارية و الاستغلالية، و كون الاهتلاك يتحدد وفق عدة طرق فان لهذه الطرق أثر على قدرة التمويل الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال الموالي:

الإشكالية:

كيف يمكن لطرق الاهتلاك التأثير على قدرة التمويل الداخلي للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة، وعلى مؤسسة وحدة تغذية الأنعام بصفة خاصة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية وبغية الإلمام بهذا الموضوع بصفة أكثر يتطلب الأمر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

* ما هي أهم طرق الاهتلاك المطبقة في المؤسسات الجزائرية؟ و لماذا؟
* ما هي أهم مصادر التمويل في المؤسسات الاقتصادية؟وما العناصر المحددة للتمويل الذاتي؟
* ما هي طريقة الاهتلاك المطبقة في وحدة تغذية الأنعام لولاية مستغانم؟ و ما دورها في تحسين قدرة التمويل الذاتي؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه , و بهدف الإجابة على التساؤلات السابقة ارتكزت الفرضيات الأساسية لهذا البحث على مايلي:

* تعتمد جل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظام الاهتلاك المالي الخطي على كل تثبيتاتها.
* تختلف مصادر التمويل من مؤسسة لأخرى، ولكن يعتبر المصدر الداخلي للمؤسسة أول ما تعتمد عليه الإدارة المالية لتمويل أصول المؤسسة.
* طريقة الاهتلاك التي يمكن للمؤسسة اعتمادها هي الاهتلاك المتناقص، كونها تسمح بزيادة قيمة التمويل الذاتي في السنوات الأولى مما تؤدي إلى استرجاع الأموال المستثمرة في أقرب الآجال بهدف إعادة استثمارها.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار البحث لعدة اعتبارات تتمثل فيمايلي:

* **أسباب موضوعية**: تتمثل في:
  * مدى تلائمه مع التخصص.
  * التعريف بمختلف طرق الاهتلاك (ط.مجموع أرقام السنين، ط.وحدات الإنتاج، ط.الاهتلاك الثابت المتناقص و المتزايد...الخ).
  * التطرق إلى هذا الموضوع بغية فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.
  * أفاق البحث التي يتضمنها الموضوع.
* **أسباب ذاتية** : و تتمثل في:
  * رغبة و ميول شخصي في تناول مثل هذه المواضيع.
  * اختيار الموضوع للاستفادة مستقبلا وخاصة في الحياة المهنية.
  * التعرف على أثر طرق الاهتلاك في المؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية البحث في اختلاف طبيعة الأصول، فمعظمها تتحول تدريجيا مقابل السيولة ، فمن جهة لو تعرضت التثبيتات إلى نقص في طاقاتها الإنتاجية بسبب القدم أو التقادم فمن المؤكد أن ذلك سوف يؤثر على عنصر الربح ، و من جهة أخرى لو أن قيمة الأصول المتداولة لا تكفي لاستخدام التثبيتات إلى أقصى حد ممكن لأدى ذلك إلى التأثير في عنصر الربح أيضا.فمن الضروري أن تمتلك المؤسسة ما يكفيها من الأصول المتداولة لاستغلال الأصول الثابتة بأكبر قدر ممكن.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تبرز أهمها في النقاط التالية:

* توضيح أهمية طرق الاهتلاك في تعزيز قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

* بما أن للاهتلاك أثر مباشر على التمويل الداخلي فان الغرض من هذه الدراسة هو بيان طريقة الاهتلاك المناسبة التي تمكن المؤسسة من تحديد تثبيتاتها للمحافظة على هيكلها المالي.
* تسليط الضوء على وحدة تغذية الأنعام، من حيث قدرتها على تمويل نفسها بطريقة ذاتية عن طريق الاهتلاك.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وبهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث و تحليل أبعاده و معطياته ستتم الدراسة وفقا للمنهج التحليلي الوصفي, باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات بغرض الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الطالب و المشكلة التي يدرسها و سنحاول الوصول إليه من خلال عرض تحليل و وصف بعض من المعطيات.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي :

* حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للاهتلاك الذي يتضمن مبحثين وكل مبحث يتضمن أربعة مطالب، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الاهتلاكات بما فيها مفهوم والعوامل المعددة له و الأنواع و الأهمية و الأهداف، بينما المبحث الثاني خصص للمعالجة المحاسبية للاهتلاكات من خلال دراسة لطرق الاهتلاك و تسجيلها محاسبيا و تدهور قيم التثبيتات و كيفية التنازل عنها.
* أما الفصل الثاني فكان بعنوان مساهمة طرق الاهتلاك في تحسين قدرة التمويل الذاتي، والذي قسم إلى مبحثين أيضا، المبحث الأول التمويل الذاتي بما فيها تعريف و أهمية و مكونات و تقييمه، والمبحث الثاني حول طرق الاهتلاك و أثرها على قدرة التمويل الداخلي للمؤسسة شمل بدوره أربعة مطالب خصص الأول حول تكلفة التمويل الذاتي، أما الثاني لقدرة التمويل الذاتي، و الثالث حول كيفية اختيار طريقة الاهتلاك و الرابع لأثر طرق الاهتلاك في حساب قدرة التمويل الذاتي.

* أما الفصل الأخير الخاص بالدراسة الميدانية على مستوى وحدة تغذية الأنعام لولاية مستغانم قد احتوى أيضا على مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة تاريخية عن وحدة تغذية الأنعام، شمل على أربعة مطالب خصص المطلب الأول لنشأة المؤسسة و تطورها أما المطلب الثاني للتعريف بوحدة تغذية الأنعام و المطلب الثالث حول الهيكل التنظيمي للمؤسسة أما المطلب الأخير لأهداف و وظائف وحدة تغذية الأنعام.

أما المبحث الثاني أثر طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف وحدة UAB في حساب قدرة التمويل الذاتي قسم بدوره إلى أربعة مطالب شملت مبيعات وحدة تغذية الأنعام، التسجيل المحاسبي للاهتلاك، حساب قدرة التمويل الذاتي،و تحليل أثر الاهتلاك على قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة.

الفصل الأول : الاطار النظري للاهتلاكات

تمهيد:

ترتبط كلمة الاهتلاك بالأصول الثابتة حيث يجب قياس هذه الأصول و إظهار قيمتها الصافية في القوائم المالية و ذلك وفقا لتكلفتها التاريخية بعد تعديلها بما يقابل النقص في طاقتها الكاملة سواء كان النقص راجعا إلى استخدام الأصول أو نتيجة ظروف أخرى أو بسبب ما لحقها من تلف أو تدمير و هذا النقص الذي يلحق بالأصل خلال فترة معينة هو ما يعبر عنه بالاهتلاك. و عليه سوف يتم في هذا الفصل توضيح النقاط الموالية:

المبحث الأول: ماهية الاهتلاكات.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للاهتلاك.

المبحث الأول : ماهية الاهتلاكات

يعتبر الاهتلاك توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي للأصل، لاعتبار أن تكلفة الأصل نفقة رأسمالية يستفاد منها لأكثر من فترة مالية واحدة، و أن الاهتلاك نفقة إيرادية يعبر عن العبء الذي يمثله الأصل بالنسبة للفترة المالية الواحدة.

المطلب الأول : مفهوم الاهتلاكات

إن إهتلاك الأصول الثابتة في المفهوم المحاسبي هو عملية تخصيص أو توزيع لتكلفة الأصول الثابتة على الفترات المحاسبية المستفيدة من الخدمات هذا الأصل . كما يعرف بأنه توزيع تكلفة الأصل القابل للاهتلاك على مدة عمره الإنتاجي بطريقة تتناسب مع قيمة الخدمات التي يقدمها الأصل، و يعتبر مصروف الاهتلاك احد المصروفات التي يجب تسجيلها في الدفاتر المحاسبية كما يجب إظهاره في قائمة الدخل[1].

كما يعرف الاهتلاك بأنه النقص التدريجي في المنافع و الخدمات المتوقع الحصول عيها من الأصل على مدار عمره الإنتاجي، بسبب استخدامه في الإنتاج أو مضي المدة أو التقادم أو ظهور اختراعات حديثة أفضل منه[2].

و قد عرف النظام المحاسبي الموحد الاهتلاك بأنه توزيع تكلفة الأصل الثابت القابل للاهتلاك على مدة عمره الإنتاجي بطريقة مناسبة[3].
و بمعنى آخر يمثل الاهتلاك توزيعا لتكلفة الأصول الثابتة على الحسابات الختامية للشركة خلال العمر الافتراضي المقدر للأصل باعتباره أحد الأعباء التي تساهم في ممارسة نشاط المشروع[4].

---

[1] إسماعيل يحي التكتيري و آخرون، **أسس و مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص224.

[2] عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية(2)"التسويات الجردية و الإفصاح المحاسبي"**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص218.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص153.

[4] محمد السيد سرايا، **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل (الإطار النظري، المعايير و القواعد، مشاكل التطبيق العملي)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص362.

المفهوم المالي للاهتلاك: يرتبط هذا المفهوم عادة بنظرية الاهتلاك المخصص لتجديد الاستثمارات، و الذي يعرف بكونه عملية تمكن المؤسسة من استبدال أصولها الثابتة أي تعتبر مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة.

المفهوم الاقتصادي للاهتلاك: الاهتلاك حسب هذا المفهوم هو عبارة عن توزيع لتكلفة شراء الأصل الثابت أو الفرق بين تكلفة الشراء و المبيعات مقسمة على تكاليف الإنتاج التي تحضر دورات من اجل قياس تكلفة رأس المال الثابت أو حساب النتيجة.

المفهوم المحاسبي للاهتلاك: يهدف الاهتلاك إلى قياس قيمة الأصل الثابت في أي مرحلة من مراحل حياته و ذلك من اجل:

- قياس الربح الذي نتج عن استخدام الأصل الثابت خلال فترة معينة، و أن هذا الربح يقيم كجزء من تكلفة ذلك الأصل.
- الاهتلاك في حد ذاته لا يوفر أموال لتعويض الأصل الثابت المهتلك و إنما هو ضمان لصيانة رأس المال[1].

و يؤكد على ما تقدم تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB للاهتلاك في معيار المحاسبة الدولي(16) الممتلكات و المنشات و المعدات بأنه: التوزيع المنتظم للقيمة القابلة للاهتلاك للأصل على مدى حياته الإنتاجية[2].

تمثل الاهتلاكات بصفة عامة الملاحظة المحاسبية للخسارة الواقعة على قيمة الأصول الثابتة و التي تتدنى قيمتها حتميا مع مرور الزمن بفعل الاستعمال أو التقادم، بحيث تسمح هذه العملية من إعادة تكوين الأموال المستثمرة، و تحسب الاهتلاكات بكيفية تسمح بإعادة تكوين الأموال الموظفة خلال فترة زمنية محددة لكل نوع من الاستثمارات

[1] هوام جمعة، **تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002، ص53-54.

[2] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق و التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص 162.

تعتبر العمر الإنتاجي له، كما تحسب من حيث المبدأ اعتبارا من تاريخ شراء الاستثمار أو انجازه، و في كل سنة مالية و حتى في غياب الأرباح[1].

المطلب الثاني: العوامل المحددة للاهتلاك

عند احتساب قسط الاهتلاك لأي أصل في المنشاة يجب الأخذ باعتبار العوامل التالية:

1. **تكلفة الأصل أو تكلفة اقتناء الأصل:** تتضمن تكلفة الأصل الثابت، ثمن الشراء الأصل و جميع نفقات اللازمة للحصول على الأصل الثابت و جعله صالحا للاستخدام من قبل المنشأة[2].
2. **العمر الخدمي أو الإنتاجي للأصل:** و هي الفترة الزمنية التي يمكن خلالها استخدام الأصل و يتم تحديدها عن طريق التقدير.
3. **قيمة الخردة أو النفاية:** و هي عبارة عن المبلغ الذي ينتظر الحصول عليه عند الاستغناء عن الأصل عند انتهاء عمره الإنتاجي أو الخدمي و عادة الفرق بين تكلفة الأصل و الثمن المتوقع قبضه عند بيع الأصل كخردة يمثل القيمة التي يجب اهتلاكها حلال عمر الأصل الإنتاجي[3].

المطلب الثالث:أنواع الاهتلاك

هناك قسمين للاهتلاك:

1. **الاهتلاك المادي:** و هو الاهتلاك الناتج عن تلف الممتلكات و التآكل أو الصدأ أو العفن و ينتج عن ذلك عجز الممتلكات من المبادرة على تأدية أعمالها.

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2003، ص15.

[2] خليل الدليمي و آخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص142.

[3] عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005، ص63.

2. **الاهـــتلاك الـــوظيفي:** ينـــتج هـــذا النـــوع مـــن الاهـــتلاك بســـبب عجـــز الأصـــول أو الممتلكـــات عـــن المثـــابرة في أداء أعمالهـــا مـــن جـــراء التغـــير غـــي الطلـــب عليهـــا أي أن هذه الأصول لا تواكب التطور التكنولوجي[1].
3. **الاهـــتلاك الناشـــئ عـــن انتهـــاء الحقـــوق القانونيـــة:** و هـــذا الاهـــتلاك ســـببه عامـــل الوقـــت و الظـــروف المحيطـــة بالحـــق علـــى الأصـــل و الحـــق الممنـــوح لاســـتخدام الأصـــل لا يمثـــل ملكيـــة الأصـــل و إنمـــا ملكيـــة لحـــق الاســـتغلال، و لا يمثـــل عمـــر الأصـــل مشـــكلة في احتســـاب الاهـــتلاك حيـــث أن الوقـــت محـــدد بفـــترة الاســـتغلال، كمـــا أن الاهـــتلاك في هذه الحالة العرض من احتسابه هو المحافظة على رأس المال سليما[2].

المطلب الرابع: أهمية و أهداف الاهتلاك

يـــتم معالجـــة الاهـــتلاك محاســـبيا نظـــرا للأهميـــة و كـــذلك للأهـــداف البالغـــة الـــتي يحققهـــا للمؤسسة الاقتصادية و التي تتمثل في مايلي:

الفرع الأول: أهمية الاهتلاك

يجب أن يلاحظ تدني أو نقص الاستثمارات في المحاسبة لأن:

- جانب الأصول من الميزانية يظهر القيمة الحقيقية للأصول الثابتة (التثبيتات).
- التكـــاليف الإجماليـــة للاســـتغلال تحتـــوي علـــى التكـــاليف الناجمـــة عـــن تـــدني و نقـــص قيمة الأصل الثابت.
- و بدون هده الحسابات فان الميزانية و نتيجة السنة المالية تصبح غير صحيحة[3].
- تحديـــد تكلفـــة المنتجـــات علـــى أســـاس ســـليم و تـــوفير مصـــدر مـــن مصـــادر التمويـــل الداخلي.
- تحديد الربح الخاضع للضريبة تحديدا صحيحا و عادلا.

[1] يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص227.
[2] عبد الفتاح محمد الصحن و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 149.
[3] عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفرع الثاني: أهداف الاهتلاك

تتمثل أهداف الاهتلاك في مايلي[1]:

- يساعد الاهتلاك على قيام الشركة بعملية إحلال أو استبدال الأصول الثابتة بعد اهتلاكها و خاصة عند قيام الشركة باستثمار مبالغ الاهتلاك في أي نوع من أنواع الاستثمار التي يمكن بيعها و استخدام ثمن البيع في عملية الإحلال أو الاستبدال.
- يساعد في تحديد أسعار المنتجات من السلع أو الخدمات باعتباره أحد عناصر الأعباء اللازمة لإنتاجها.
- المساعدة في تحديد النتيجة الحقيقية لنشاط المشروع من أرباح أو خسائر.
- المساعدة في تحقيق الإفصاح المحاسبي عن طريق الحسابات الختامية المنشورة و الميزانية العمومية بإظهار البيانات السليمة الخاصة بهذه الأصول طويلة الأجل و القابلة للاهتلاك.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للاهتلاكات

بعد أن يتم اختيار طريقة الاهتلاك الملائمة لحساب الاهتلاك من الطرق التالية ينبغي تحديد ما يخص السنة المالية منه، أي التسجيل المحاسبي للاهتلاك و التدهور و التنازل.

المطلب الأول: طرق الاهتلاك

هناك عدة طرق لحساب و قياس الاهتلاك، و التي تعتبر مقبولة و شائعة الاستخدام. فالمنشأة قد تختار طريقة الاهتلاك التي تشعر بأنها مناسبة لأصولها. و من طرق الاهتلاك التي تتميز بكثرة الاستخدام في الحياة العملية هي:

1- **طريقة القسط الثابت**: يقصد بها توزيع تكلفة الأصل الخاضعة الاهتلاك على العمر الإنتاجي المقدر للأصل بشكل متساوي،تتميز هذه الطريقة بسهولة

[1] محمد السيد سرايا ، مرجع سبق ذكره، ص 362-363.

التطبيق و تعد ملائمة إذا كانت الخدمات و المنافع التي يقدمها الأصل متساوية خلال عمره الإنتاجي كالمباني مثلا، و من ثم تحقيق العدالة.و قد أطلق على هذه الطريقة بالقسط الثابت لان قسط الاهتلاك يظل ثابتا من فترة مالية لأخرى على مدى العمر الإنتاجي للأصل.

و يمكن تحديد قسط الاهتلاك كمايلي[1]:

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = \frac{\text{تكلفة الأصل الثابت} - \text{قيمته كأنقاض}}{\text{العمر الانتاجي}(\text{بالسنوات})}$$

و من أهم عيوب هذه الطريقة أن الاهتلاك فيها يكون متساوي لكل سنتين العمر الإنتاجي للأصل الثابت و بذلك فهي تفترض افتراضين غير واقعيين هما[2]:

- أن المنفعة الاقتصادية للأصل مماثلة من عام لآخر.
- أن مصروفات الصيانة مماثلة من عام لآخر.

ملاحظة: في حالة شراء أصل ثابت في تاريخ مختلف عن تاريخ بداية الفترة المالية (أي خلال الفترة المالية) فيحسب قسط الاهتلاك كمايلي[3]:

$$\text{قسط اهتلاك الفترة المالية الأقل من سنة} = \frac{\text{تكلفة الأصل} - \text{النفاية}}{\text{العمر الانتاجي}} \times \text{الفترة الزمنية}$$

مثال:في 2002/01/01 قامت إحدى الشركات بشراء آلة بمبلغ 72000 دج، و قد تم استخدامها في نفس التاريخ و بفرض أن العمر الإنتاجي المقدر هو 5 سنوات، و أن القيمة الباقية قدرت بمبلغ 6000 دج.

الحل:

$$\text{قسط الاهتلاك السنوي} = \frac{(\text{تكلفة الأصل} - \text{القيمة الباقية})}{\text{عدد السنوات المقدرة}} = \frac{6000-72000}{5} = \frac{66000}{5} = 13200.$$

يلاحظ أن معدل الاهتلاك السنوي=100÷5 =20٪.

[1] إسماعيل يحي التكتيري و آخرون، **أسس و مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، الأردن، 2010، ص127.

[2] إسماعيل يحي التكتيري و آخرون، **أسس و مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص227.

[3] عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سبق ذكره، ص 219.

جدول 1: اهتلاك الآلة حسب طريقة القسط الثابت

السنة	التكلفة القابلة للاهتلاك	معدل الاهتلاك السنوي	مصروف الاهتلاك السنوي	مجمع الاهتلاك	القيمة الدفترية لآخر العام
2002	66000	٪20	13200	13200	58800
2003	66000	٪20	13200	26400	45600
2004	66000	٪20	13200	39600	32400
2005	66000	٪20	13200	52800	19200
2006	66000	٪20	13200	66000	6000
			66000		

المصدر:مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 293.

و هنا يجب ملاحظة أن القيمة الدفترية = تكلفة الأصل – مجمع الاهتلاك.

2- **طريقة القسط المتناقص:** يتم تحديد نسبة مئوية ثابتة تخصم من رصيد الأصول في كل سنة كقسط الاهتلاك. و طبقا لهذه الطريقة نجد أن النسبة المئوية ثابتة أما رصيد الأصل و هو الأساس الذي تقتطع منه النسبة المئوية ينقص على توالي السنوات، و بالتالي يترتب على ذلك أن قسط الاهتلاك ينقص في كل سنة عن السنة التي تسبقها بسبب أن الأصل في السنوات الأولى لا تحتاج إلى مصروفات صيانة[1].

و من عيوب هذه الطريقة أنها غير سهلة للاحتساب بالإضافة لأنها لا تمثل الاستخدام السليم للأصل الثابت.

مثال: نفس معطيات المثال السابق .يلاحظ أن معدل الاهتلاك في ظل طريقة القسط المتناقص يكون ضعف معدل الاهتلاك المستخدم عند حساب القسط الثابت أي(20٪ ×2=40٪)،و يكون جدول اهتلاك الآلة كمايلي:

جدول2: اهتلاك الآلة حسب طريقة القسط المتناقص

[1] خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006، ص 407.

السنة	القيمة الدفترية أول العام	معدل الاهتلاك	مصروف الاهتلاك السنوي	مجمع الاهتلاك	القيمة الدفترية لآخر العام
2002	72000	٪40	28800	28800	43200
2003	43200	٪40	17280	46080	25920
2004	25920	٪40	10368	56448	15552
2005	15552	٪40	6221	62669	9331
2006	9331	٪40	3331	66000	6000
			6600		

المصدر:مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 296.

ملاحظة: يلاحظ أنه في ظل طريقة القسط المتناقص يتحول الاهتلاك إلى القسط الثابت في آخر السنة لحياة أفضل،التي قد تنخفض فيها القيمة الدفترية بعد الاهتلاك المتناقص عن قيمة الخردة[1].

3- **طريقة القسط المتزايد:** تعتبر هذه الطريقة لحساب الاهتلاكات نادرة جدا للاستعمال و ذلك لأنها قليلا ما تقابل حقيقة اقتصادية ما. و تستخدم هذه الطريقة في حالة التثبيتات التي يتم الحصول عليها بواسطة القروض التي يتم تسديدها من خلال أقساط ثابتة و هذا ما يخفف نوعا ما تسيير صندوق المؤسسة[2].

4- **طريقة مجموع أرقام السنين:** و تعمل هذه الطريقة على تخصيص مبلغ كبير للاهتلاك في السنوات الأولى للحياة الإنتاجية للأصل. و يتحدد الاهتلاك عند استخدام هذه الطريقة باستخدام كسر البسط فيه رقم السنة مبتدئين بالرقم الأعلى لسنوات الحياة الإنتاجية و المقام فيه مجموع أرقام سنوات الحياة الإنتاجية[3].

[1] محمد الفيومي محمد و آخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص96.

[2] عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية(المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص 763.

أي: مجموع أرقام السنوات=$\frac{ن(ن+1)}{2}$

حيث تعبر (ن) عن عدد السنوات العمر الإنتاجي المقدرة للأصل الثابت، ثم بعد ذلك يتم حساب مبلغ الاهتلاك السنوي بالمعادلة التالية:

مصروف الاهتلاك السنوي= التكلفة القابلة للاهتلاك×$\frac{\text{عدد السنوات الباقية من حياة الأصل}}{\text{مجموع أرقام سنوات عمر الأصل}}$

و بالتطبيق على مثال السابق، فإذا قررت المنشاة استخدام طريقة مجموع أرقام السنوات، فان اهتلاك الآلة سوف يكون على النحو التالي:

التكلفة القابلة للاهتلاك= 72000 – 6000 =66000 دج.

مجموع أرقام سنوات عمر الآلة= $\frac{5(5+1)}{2}$= 15 .

أو= 5+4+3+2+1 =15

اهتلاك عام 2002= 66000 ×$\frac{5}{15}$ =22000 دج.

اهتلاك عام 2003= 66000 ×$\frac{4}{15}$ =17600 دج.

اهتلاك عام2004= 66000 ×$\frac{3}{15}$ =13200 دج.

اهتلاك عام 2005= 66000 ×$\frac{2}{15}$ =8800 دج.

اهتلاك عام 2006= 66000 ×$\frac{1}{15}$ =4400 دج.

66000 دج.

جدول 4: اهتلاك الآلة حسب طريقة مجموع أرقام السنين

السنة	مصروف الاهتلاك السنوي	مجمع الاهتلاك	القيمة الدفترية لآخر العام
2002	22000	22000	50000
2003	17600	39600	32400
2004	13200	52800	19200
2005	8800	61600	10400

2006	4400	66000	6000

المصدر:مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 298.

5- **طريقة وحدات النشاط:**و تسمى أحيانا (طريقة وحدات الإنتاج أو معدل الاستخدام أو الاهتلاك في الساعة) كما تسمى أحيانا (طريقة ساعات التشغيل): إن هذه الطريقة يمكن استخدامها لجميع أنواع الأصول الموجودة لدى المنشأة فيمكن تطبيقها على السيارات و ذلك على أساس المسافات التي تقطعها بالكيلومتر و الطائرات أيضا و على المعدات مثل الجرافات حيث يقاس الاهتلاك على أساس مقدار ساعات العمل أو التشغيل خلال مدة معينة. و تقع هذه الطريقة في نطاق طرق الاهتلاك المتغير و تبنى على فرضية التدفق المتغير للمنافع على مدى حياة الأصل الثابت الملموس و ذلك وفقا للتغيير في ساعات تشغيل الأصل، فكلما زادت ساعات التشغيل زاد الاهتلاك و كلما نقصت ساعات التشغيل نقص الاهتلاك، و يمكن حسابها كمايلي[1]:

$$\text{قسط الاهتلاك} = (\text{تكلفة الأصل} - \text{الخردة}) \times \frac{\text{عدد ساعات العمل (الوحدات المنتجة) خلال السنة الحالية}}{\text{عدد ساعات العمل (الوحدات) المقدرة طيلة العمر الانتاجي}}$$

مثال: بفرض أنه في مثال السابق أن إجمالي عدد الساعات المتوقعة لتشغيل الآلة يبلغ 12000 ساعة، و أن ساعات التشغيل الفعلية خلال الخمس سنوات كانت على النحو التالي: 2000، 2500، 3500، 1500، 2500 على التوالي.

$$\text{معدل الاهتلاك للوحدة} = \frac{\text{التكلفة القابلة للاهتلاك}}{\text{اجمالي عدد الوحدات المتوقعة}} = \frac{66000}{12000} = 5.5 \text{ دج.}$$

جدول5: اهتلاك الآلة حسب طريقة وحدات النشاط

السنة	وحدات النشاط الفعلية	تكلفة الاهتلاك للوحدة	مصروف الاهتلاك السنوي	مجمع الاهتلاك	القيمة الدفترية لآخر العام
2002	2000	5.5	11000	11000	61000
2003	2500	5.5	13750	24750	47250
2004	3500	5.5	19250	44000	28000

[1] عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 74-75.

2005	1500	5.5	8250	52250	19750
2006	2500	5.5	13750	66000	6000
			66000		

من عي

المصدر:مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار الإثراء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 300.

وبهذه الطريقة فإن الاهتلاك الأصل يرجع فيها لسبب واحد فقط هو الاستخدام، و بالتالي تهمل باقي العوامل الأخرى المسببة للاهتلاك مثل التقادم و مضي المدة، فالفترة المالية التي لا يستخدم فيها الأصل يكون عبء الاهتلاك فيها لا شيء و هذا غير منطقي[1].

6- **طريقة إعادة التقدير**: و تقوم هذه الطريقة على تحميل الحسابات الختامية باهتلاكات سنوية غير متساوية و ذلك عن طريق إعادة تقدير الأصول أي بمقارنة أرصدتها أول العام-كما هو ثابت بالدفاتر مع أرصدتها آخر العام- كما تظهره قوائم الجرد الفعلي و تلائم هذه الطريقة بعض أنواع الأصول التي يصعب تطبيق الطرق الأخرى في تحديد اهتلاكها سواء بسبب طبيعة الأصل ذاته (كدواجن إنتاج البيض وحيوانات المزارع التي تقتني كأصل ثابت وكخيول السباق لبعض المنشات) أو بسبب عدم اقتصادية تطبيق الطرق الأخرى كما في حالة تحديد اهتلاك المعدات و الأدوات البسيطة التي قد تستخدم في عناصر الإنتاج.

و بموجب هذه الطريقة يعاد تقدير قيمة الأصل في نهاية كل عام و هكذا يكون الاهتلاك عبارة عن الفرق بين قيمة الأصل في بداية العام و نهايته و أكثر ما تصلح هذه الطريقة في مجال العدد و المهمات و الأدوات الصغيرة[2].

فإذا كان لدى المنشاة مثلا أدوات و معدات بسيطة تبلغ قيمتها 1400 دج في بداية عام 1985 ثم اشترت خلال العام ما قيمته 400 دج منها،ثم

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سبق ذكره، ص231.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات"الناحية النظرية و العملية"**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص221.

اتضح أن القيمة الموجودة منها آخر العام1100 دج، فان الاهتلاك في هذه السنة يعادل700 دج و من الممكن أن يظهر ذلك خلال 4 سنوات مثلا كما يلي:

جدول6: اهتلاك الآلة حسب طريقة إعادة التقدير

السنة	رصيد أول العام	إضافات خلال العام	خصم (بيع) خلال العام	رصيد آخر العام	الموجود فعلا عن طريق الجرد الفعلي	الاهتلاك السنوي
1985	1400	400	_	1800	1100	700
1986	1100	_	_	1100	650	450
1987	650	550	_	1200	900	300
1988	900	_	100	800	500	400

المصدر:حامد طلبة أبو هيبة، أصول المحاسبة المالية، دار زمزم، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 278.

و يلاحظ أن الرصيد الموجود فعلا في نهاية عام يصبح هو الرصيد في بداية العام الذي يليه... و هكذا.

كما أن الاهتلاك السنوي= الرصيد الدفتري آخر العام- الرصيد الفاني في نهاية العام من واقع الجرد[1].

7- **طريقة معدل النفاذ:** هناك بعض الأصول التي لها طبيعة متناقصة كالمحاجر و المناجم و آبار البترول و غيرها حيث تتناقص قيمة الأصل تبعا لما يستخرجه من ثروات،و يحسب اهتلاك مثل هذه الأصول سنويا بمعدل نفاذ قيمة الثروة التي يحتويها الأصل سنة بعد سنة حتى يستنفذ تماما أو أن يصبح استغلال الأصل عملية غير اقتصادية.و تقدر الثروة الموجودة لهذه الأصول بالأطنان أو البراميل، فلو أن منشاة على سبيل المثال حصلت على حق الامتياز في استغلال احد المناجم لمدة 4 سنوات كانت جملة الثروة المقدرة بهذا الحجم خلال الفترة 200000 طن و كانت الكميات المتوقع استخراجها منها كل سنة من سنوات العمر الاقتصادي الأربع هي:70000 طن،60000

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المحاسبة المالية**، دار زمزم، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص278.

طـــن،50000 طـــن،20000 طن،علـــى التـــوالي.و قـــد تم الـــدفع مقابـــل حـــق الامتيـــاز70000 دج و أقيمـــت منشـــات حـــول المـــنجم بقيمـــة 50000 دج فبلغت جملة التكلفة الرأسمالية للمنجم بالنسبة للمشروع 120000دج .

معدل النفاذ لكل سنة (معدل الاهتلاك)=$\frac{\text{الكمية الخاصة بالسنة}}{\text{اجمالي الثروة المقدر للمنجم}}$

و يكون تحديد تكلفة الاهتلاك السنوي لتكلفة المنجم كمايلي[1]:

جدول7: اهتلاك الآلة حسب طريقة معدل النفاذ:

السنة	الكمية المتوقع استخراجها بالطن	معدل النفاذ	الاهتلاك السنوي للأصل (دج)
الأولى	70000	٪35	42000
الثانية	60000	٪30	36000
الثالثة	50000	٪25	30000
الرابعة	20000	٪10	12000
المجموع	200000	٪100	120000

المصدر:حامد طلبة أبو هيبة، أصول المحاسبة المالية، دار زمزم، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 280.

المطلب الثاني: التسجيل المحاسبي للاهتلاك

خصـــص النظـــام المحاســـبي المـــالي ضـــمن الصـــنف الثـــاني لمدونـــة الحســـابات، الحســـاب 28 "اهـــتلاك التثبيتـــات" لاســـتقبال مبـــالغ الأقســـاط الســـنوية لاهـــتلاك التثبيتـــات بشـــكل عـــام (ت. معنويـــة، ت. عينيـــة، ت.في شـــكل امتيـــاز). كمـــا تم فـــتح حســـابات ثانويـــة تـــتلاءم و حسابات التثبيتات المختلفة.

و يـــتم ســـنويا – عـــادة في آخـــر الســـنة – إثبـــات القســـط الســـنوي للاهـــتلاك بجعـــل حســـاب الاهـــتلاك(xx28) دائنـــا بمبلـــغ الاهـــتلاك المحتســـب وفـــق الطـــرق المســـتعملة، بجعـــل الحســـاب

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، مرجع سبق ذكره، ص279.

681 "مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة للأصول غير الجارية" (للتثبيتات المعنوية و العينية) مدينا.

و يكون رقم أي حساب اهتلاك بتسبيق الرقم 28 على رقم حساب التثبيت المعني محذوف منه رقمه الأول(2)[1].

مثلا: ح/2183 معدات الإعلام الآلي

ح/ 28183 اهتلاك معدات الإعلام الآلي

و يسجل وفق القيد التالي:

281		اهتلاك التثبيتات المادية	xxx	
	681	مخصصات الاهتلاك		xxx
		اهتلاك رقم....		

المطلب الثالث: تدهور أو تدني قيم التثبيتات

تتدنى قيمة بعض الأصول الثابتة تدريجيا مع مرور الزمن. مثال: اشترت مؤسسة سيارة جديدة بقيمة 45000 دج و بعد سنة من هذا التاريخ أصبح السعر السوقي لها يبلغ 36000 دج، و بعد سنتين 30000 دج، و بعد ثلاث سنوات 25000 دج. إذن يمكن القول أن سعر بيع السيارة يقارب 36000 دج في السنة الأولى و 30000 دج في السنة الثانية و 25000 دج في السنة الثالثة وذلك بعد سنة أو سنتين أو ثلاث من الاستعمال و هذا يشمل كذلك كل من المباني و العتاد و الأدوات و الأثاث ...الخ.

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص115-116.

إلا انه من الممكن أن لا تنقص قيمة بعض عناصر الأصول بنفس المبادئ أي مع مرور الزمن مثل الأراضي و بعض القيم المعنوية، و إنما تتدنى قيمتها من جراء عوامل أخرى مثل تدني قيمة الأراضي تبعا لتغيير مخطط التهيئة العمرانية. كما أن هذا التدني في القيمة يأخذ طابعا استثنائيا أو فجائيا في حين تدني قيمة المباني و المعدات و الأثاث...الخ يأخذ طابعا مستمرا و هذا ناتج عن:

- فساد أو تدهور أو اهتلاك هذه الممتلكات المرتبط باستعمالها المستمر أو بمجرد وجودها خلال فترة زمنية (مثل التدهور التدريجي للآلات إلى مرحلة عدم الاستعمال لمدة بعض السنوات).
- تدني قيمة بعض الممتلكات المتاحة و الناجم عن ظهور أصول حديثة أكثر إنتاجية و مكيفة أحسن للشروط و الظروف الجديدة للسوق. و هذا ما يسمى "التقادم التكنولوجي"[1].

و يتم التسجيل المحاسبي للتدهور بشكل مشابه لتسجيل الاهتلاكات، غير ان حساب تدهور التثبيتات يحمل الحساب 29 "خسارة القيمة عن التثبيتات" عوض الحساب 28 "اهتلاك التثبيتات"[2].

مثال: ح/ 2183 معدات الإعلام الآلي

ح/ 29183 خسائر القيمة عن معدات الإعلام الآلي

و في نهاية كل دورة يتم إعادة تعديل (ح/29)، و هنا نكون أمام حالتين[3]:

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص15- 16.

[2] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF)**، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[3] مسعود صديقي و آخرون، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IFRS/IAS**، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص 136.

1- حالة الزيادة في خسائر القيمة:

		ح/ مخصصات إ و.م. الخسائر غي قيم الأصول غير الجارية	x29	x68
		ح/ خسائر في القيمة على الأصول الثابتة		

2- حالة الزيادة في خسائر القيمة:

		ح/ خسائر في القيمة على الأصول الثابتة	x78	x29
		ح/ إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة		

المطلب الرابع: التنازل عن التثبيتات

من المعروف أن المشروع يقتني الأصول الثابتة لأغراضه الخاصة بهدف إنتاج سلعة أو تقديم خدمة و ليس لغرض البيع أو التحويل و هذا يعني أن المؤسسة تقتني الأصول الثابتة و غي نيتها استعمالها لأكثر من فترة مالية، إلا أنه لابد أن تستغني هذه الخيرة عن أصولها الثابتة و ذلك إما بصورة إجبارية مثل الحريق، السرقة، الفيضان...الخ. أو بصورة اختيارية من خلال الحالات التالية:

1- الاستغناء عن الأصل الثابت بالبيع: قد تقرر إدارة المشروع بيع الأصول الثابتة قبل انتهاء فترة عمرها الإنتاجي وذلك عندما يصبح استخدامها غير اقتصادي بسبب ارتفاع مصاريف الصيانة أو بسبب ظهور أصول أخرى ثابتة أكثر تطورا[1].

و عليه يتم تمييز حالتين[2]:

1-1 حالة نقص القيمة عن التنازل: و يتم تسجيلها محاسبي كالتالي:

[1] إسماعيل يحي التكريتي و آخرون،، **أسس و مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص252.

[2] مسعود صديقي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 134.

x28		ح/ اهتلاك أحد الأصول الثابتة المعنية	الاهتلاك المتراكم	
462		ح/ الحسابات الدائنة من عمليات بيع التثبيتات	سعر التنازل	
652		ح/ نقص القيمة عن خروج الأصول غير المالية	الفرق	
	x2	ح/ أحد حسابات التثبيتات		قيمة التثبيت
		خروج التثبيت من ذمة المؤسسة.		

2-1 حالة فائض القيمة عن التنازل: و تسجل كالآتي:

x28		ح/ اهتلاك أحد الأصول الثابتة المعنية	الاهتلاك المتراكم	
462		ح/ الحسابات الدائنة من عمليات بيع التثبيتات	سعر التنازل	
	x2	ح/ أحد حسابات التثبيتات		قيمة التثبيت
	752	ح/ فائض القيمة عن خروج الأصول غير المالية		الفرق
		خروج التثبيت من ذمة المؤسسة.		

2- الاستغناء عن الأصل الثابت بالمبادلة: حيث تقوم المنشأة بالتخلص من أصولها الثابتة و ذلك عن طريق استبدالها بأصل آخر مماثل له أو غير مماثل له[1].

إن عملية استبدال أصل قديم بأصل آخر مماثل له تعتبر من العمليات الأكثر شيوعا في المنشات. كاستبدال أثاث قديم بآخر جديد ، نجد أن عملية الاستبدال ينتج عنها أصل جديد يؤذي نفس وظيفة الأصل القديم، و هنا من الضروري تحديد شيئين هما تكلفة الأصل الجديد الذي سيتم اقتناءه و الربح أو الخسارة الرأسمالية الناتجة عن عملية الاستبدال[2].

أما في حالة استبدال أصل ثابت قديم بأصل آخر غير مماثل له، ففي هذه الحالة فانه يجب الاعتراف بأية أرباح أو خسائر رأسمالية ناتجة عن عملية التبادل.أي يجب إثباتها في الدفاتر حيث:

[1] مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الإثراء، الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2009، ص 318.

[2] مسعد محمود الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص 319.

- أن تكون القيمة الدفترية للأصل مساوية لقيمة الأصل الجديد: و لا ينتج عن هذه الحالة ربح أو خسارة.
- أن تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمة الأصل الجديد: و في هذه الحالة مبادلة الأصل تكون بخسارة.
- أن تكون القيمة الدفترية للأصل أقل من قيمة الأصل الجديد: و في هذه الحالة مبادلة الأصل تكون بربح.

3- الاستغناء عن الأصل الثابت بالتخريد: و المقصود هنا أن يتم الاستغناء عن الأصل الثابت في نهاية عمره الإنتاجي بجعله خردة حيث يتم ذلك بإجراء قيد لإقفال مجمع اهتلاك الأصل الثابت في تكلفة الأصل الثابت و تخريد الفرق بينهما، ثم قد يتم بيع الخردة أو التخلص منها[1].

و بمعنى آخر التنازل عن الاهتلاك تماما بعد انتهاء مدة الاهتلاك المحددة قانونا وفق القيد التالي[2]:

x28		ح/ اهتلاك أحد الأصول الثابتة المعنية	الاهتلاك المتراكم	
	x2	ح/ أحد حسابات الأصول الثابتة		قيمة التثبيت
		خروج التثبيت من ذمة المؤسسة		
462		ح/ الحسابات الدائنة عن عمليات بيع الأصول الثابتة	سعر التنازل	
	752	ح/ فائض القيمة عن خروج الأصول غ. المالية		سعر التنازل
		الإيراد المحصل من عملية التنازل		

ملاحظة: تهتلك القيم الثابتة المعنوية على أساس مدة نفعيتها، و يفترض في هذه المدة النفعية عدم تجاوز 20 سنة، إلا إذا كانت هناك حالة استثنائية ينبغي تبريرها في الملحق[3].

[1] عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2] مسعود صديقي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3] مسعود صديقي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 135.

مثـــال: بتـــاريخ 2012/5/1 تنازلـــت إحـــدى المؤسســـات عـــن معـــدات صـــناعية بمبلـــغ 15000 دج بشـــيك، علمـــا أن هـــذه المعـــدات تم شـــراءها في 2002/7/1 بمبلـــغ 300000 دج، معدل الاهتلاك هو 8٪.

و المطلوب هو تسجيل القيود اللازمة في دفاتر المؤسسة.

الحل:

- حساب الاهتلاك المكمل (2012/01/01—— 2012/05/01):

$300000 \times \frac{4}{12} \times 8\% = 8000$ دج.

- حســـــاب الاهـــــتلاك المـــــتراكم(2002/07/01 ـــــ2012/05/01) أي 9 سنوات و 10 أشهر:

$300000 \times (9 + \frac{10}{12}) \times 8\% = 236000$دج.

681		ح/ مخصصات الاهتلاكات	8000	
	281	ح/ اهتلاك المعدات		8000
		تسجيل قسط الاهتلاك السنوي		
281		ح/ اهتلاك المعدات	236000	
462		ح/ الحسابات الدائنة عن عمليات بيع الاستثمارات	15000	
652		ح/ نقص القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	49000	
	x2	ح/ أحد حسابات الاستثمارات		300000
		خروج التثبيت من ذمة المؤسسة.		

خلاصة:

نســتنتج مــن خــلال مــا تقــدم أن قســط الاهــتلاك يســمح باســترجاع قيمــة الــنقص الــذي يطــرأ علــى الأصــول الثابتــة، حيــث تتــأثر هــذه الأخــيرة بعــاملي الــزمن و التكنولوجيــا، و الــذي يســتوجب تجديــدها لتمكــين المؤسســة مــن مواصــلة نشــاطها، و بــذلك بإتبــاع إحــدى طــرق

الاهـــتلاك الســـابق ذكرهـــا و الـــتي تســـمح بحســـاب قســـط الاهـــتلاك و تســـجيلها في القيـــد المحاسبي و بيانها في المركز المالي للمؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية.

الفصل الثاني: مساهمة طرق الاهتلاك في تحسين قدرة التمويل الذاتي

تمهيد:

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية و التي يشكل الاستثمار جوهرها، كما أنه يلعب دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذا فهو ينبع عن الحاجة إلى رؤوس الأموال للمنظمات التي تعمل بهدف تمويل استثماراتها و تغطية العجز المالي سواء من مصادرها الداخلية أو الخارجية في حالة عدم كفاية مصادرها الداخلية، التي سنتطرق إليها بقليل من التفصيل، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: عموميات حول التمويل الذاتي.

المبحث الثاني: طرق الاهتلاك و أثرها على قدرة التمويل الذاتي.

المبحث الأول: عموميات التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي(الداخلي) مصدرا ذو أهمية كبيرة خاصة في الشركات الناجحة التي حصلت عليه من خلال عملياتها الجارية عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.

المطلب الأول: تعريف التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي (الداخلي) عنصرا مهما من عناصر التقييم التي تستعملها المؤسسة الاقتصادية، و هو عبارة عن مفهوم يبين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها[1].

يقصد بالتمويل الذاتي تلبية احتياجات الشركة من السيولة من الأرباح غير الموزعة- الأرباح المحتجزة- و هي ناتجة عن أرباح تحققها الشركة من عملياتها الجارية و لم تقم بتوزيعها. و غالبا ما تنص تشريعات و قوانين الدول على تحديد نسب معينة من الأرباح التي يجب اقتطاعها لغايات تكوين الاحتياطات و الأرباح المحتجزة. و الهدف من ذلك لغايات التوسع و مواجهة الطوارئ[2].

و يعني التمويل الداخلي كذلك مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون و تنفيذ الاستثمارات الرأسمالية و كذلك زيادة رأس مالها العامل من الأموال الذاتية للمنشأة و يشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية و كذلك ثمن بيع الأصول الثابتة.[3]

و مع ذلك نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من حيث الهدف من التمويل و هي:

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص151.

[2] حسني علي خريوش و آخرون، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012، ص178-179.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص22.

- النوع الأول: و هو التمويل الداخلي يهدف للمحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
- النوع الثاني: و هو التمويل الداخلي يهدف إلى التوسع في نشاط المنشأة الاستثماري[1].

التمويل الداخلي هو التمويل الذي يكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها، مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح...الخ[2].

و يتشكل التمويل الذاتي بواسطة عدة عناصر أساسية نوضحها من خلال مراحل تكوينه المستعرضة في الشكل التالي:

الشكل1: مراحل تشكل التمويل الذاتي

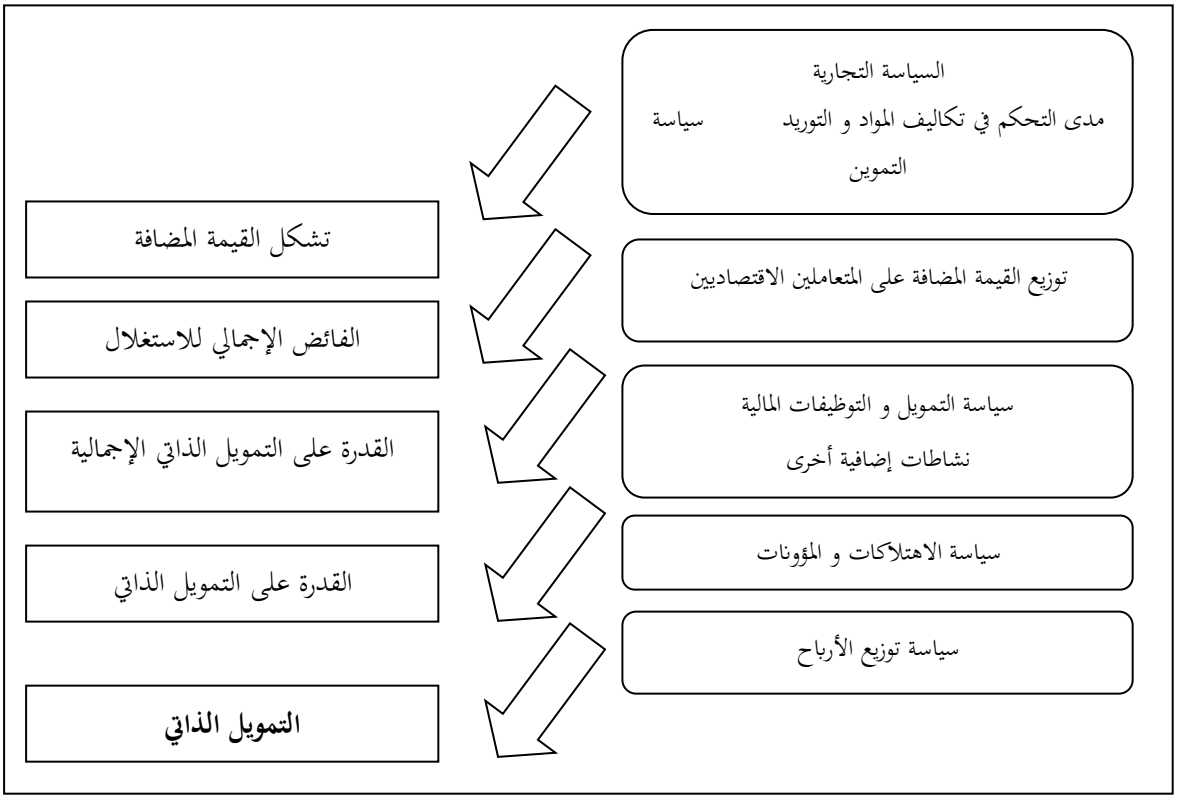

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)،الجزء الأول، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 259.

[1] المرجع نفسه، ص 22.

[2] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص26.

يتضح من خلال الشكل السابق، كيفية تكوين التمويل الذاتي و ذلك مرورا بالمراحل التالية:

- ينطلق من الإيرادات التجارية المحققة، حيث يغطي رقم الأعمال الاستهلاكات الوسيطية ليكوّن مؤشر القيمة المضافة.
- يساعد مؤشر القيمة المضافة في تحديد سياسة التموين و علاقة المؤسسة بمقدمي الخدمات الخارجية و المناولة و قدرتها على التحكم في استهلاكاتها المباشرة.
- يذهب رصيد القمة المضافة المحقق في المرحلة السابقة لتغطية مصاريف المستخدمين و مصاريف الضرائب و الرسوم ليشكل الفائض الإجمالي للاستغلال.
- يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن أداء دورة الاستغلال و قدرتها على توليد فوائض مالية تساهم في تغطية المصاريف المالية و المصاريف الاستثنائية و الضرائب على الأرباح.
- القدرة على التمويل الذاتي هو النتيجة الإجمالية المحققة حسب المراحل السابقة و هو بمثابة المحصلة النهائية للتدفقات المالية الحقيقية قبل توزيع الأرباح، و هنا تبرز أهمية تحقيق قدرة على التمويل الذاتي بمستوى كاف، لتتمكن المؤسسة من تسديد مستحقاتها اتجاه المساهمين و الرصيد المتبقي يتمثل في الفوائض المالية المعاد استثمارها و هو ما نصطلح عليه بالتمويل الذاتي[1].

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**،الجزء الأول، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011،ص 260.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي ملاذا للمؤسسة في حالة عدو كفاية رأسمالها، و عليه تتجلى أهميته و أهدافه فيمايلي:

الفرع الأول: أهمية التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من أكثر مصادر التمويل أهمية بالنسبة للمنشاة و تنعكس هذه الأهمية في كونه ارخص مصادر التمويل المتاحة أمام المنشاة أي أقلها تكلفة فهي تعد من الناحية العلمية تمويلا من دون تكلفة و حيث أن الكلفة تستخدم كمعيار لاتخاذ القرار التمويلي و تحديد حجم و هيكل التمويل، هذا بالإضافة إلى كون التمويل الداخلي أو الذاتي يساعد على زيادة قدرة المنشاة التمويلية التي تدعم إمكانية المنشاة على زيادة طاقتها الإنتاجية و دعم مركزها المالي، بحيث تصبح أكثر قدرة على إيجاد موقع ثابت لا في سوق المنافسة مع قابلية التطور المستمر.و يساعد التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة على وجه التحديد على تدعيم مركز المنشأة الاقتراضي، حيث أنه من المعروف أن المنشأة تلجأ إلى الاقتراض حسب إمكانياتها على التسديد و حجم التمويل الذاتي هو الذي يبين مقدرتها على التسديد[1].

كما يشكل التمويل الذاتي المحور الأساسي الذي يستند عليه تمويل المؤسسة،فالخاصية الهامة لهذا المورد تعود إلى كونه المقياس الذي يتم من خلاله جلب التمويل الخارجي من طرف المؤسسة،فهو عبارة عن الضمان الذي تستطيع المؤسسة بواسطته إعادة تشكيل تسبيقات ممنوحة،أي أن المؤسسة لا تستطيع الحصول على تمويل خارجي إلا إذا أظهرت بوادر صريحة عن قدرتها على تحقيق تمويل ذاتي في المستقبل يسمح بتغطية التسبيقات الممنوحة لها من طرف الغير و من جهة أخرى فان التمويل الذاتي يزود بالمعلومات النسبية على أداء المؤسسة.

[1] فتحية مزهر عبد الرضا القريشي، **التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة و الربحية في الشركات"دراسة تطبيقية لسوقي دبي و أبو ظبي للأوراق المالية"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد الثاني، 2012، ص 8-9.

- تمويل ذاتي مرتفع يطمئن حاملي رؤوس الأموال الخارجين على إمكانية زيادة أموالهم.
- التمويل الذاتي هو الذي يخلق قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.[1]

الفرع الثاني: أهداف التمويل الذاتي

تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي بشكل أساسي لتحقيق هدف البقاء و النمو و ذلك من خلال العناصر المكونة لرصيد التمويل الذاتي:

الشكل 2: التمويل الذاتي للبقاء و النمو

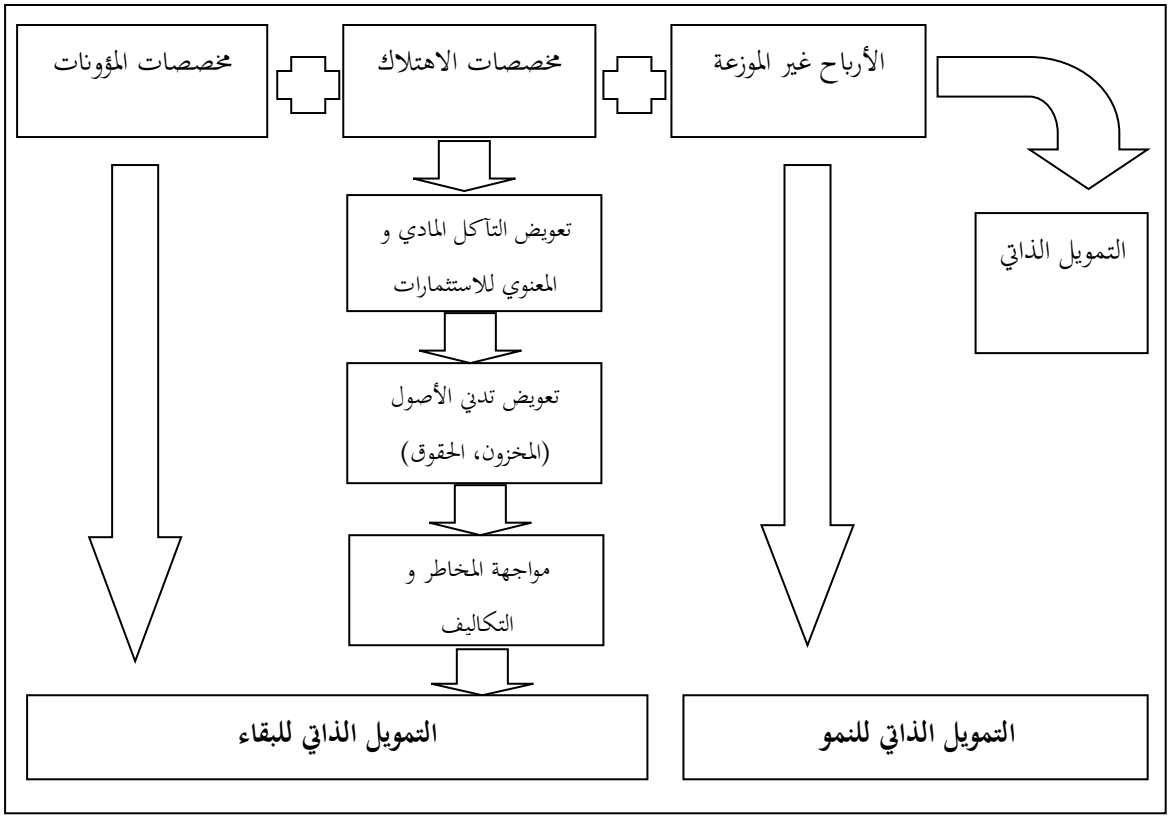

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)،الجزء الأول، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 261.

حسب مكونات التمويل الذاتي المبينة في الشكل أعلاه، نجد أن للتمويل الذاتي هدفان أساسيان يتحددان من خلال العناصر المكونة له:

[1] باديس بن يحي بو خلوه، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013 ،ص99.

- **التمويل الذاتي للبقاء**: تضمن المؤسسة بقاء و استمرار نشاطها بواسطة مخصصات الاهتلاك التي تغطي التآكل المادي و المعنوي للاستثمارات و بالتالي ضمان الموارد الضرورية للاستثمار في النشاط الأساسي، أما مخصصات مؤونات تدني الأصول المتداولة و مؤونات الأخطار و التكاليف فهي اعتمادات مالية تحتفظ بها المؤسسة لمواجهة تدهور الأصول.
- **التمويل الذاتي للنمو**: يتحقق النمو بواسطة الأرباح الصافية بعد توزيع الأرباح، حيث تمول استراتيجيات النمو عن طريق استراتيجيات التنويع و التمييز و التدويل[1].

و الشكل التالي يوضح دور التمويل الذاتي في دعم دورة الأموال الخاصة:

الشكل3: التمويل الذاتي و الأموال الخاصة

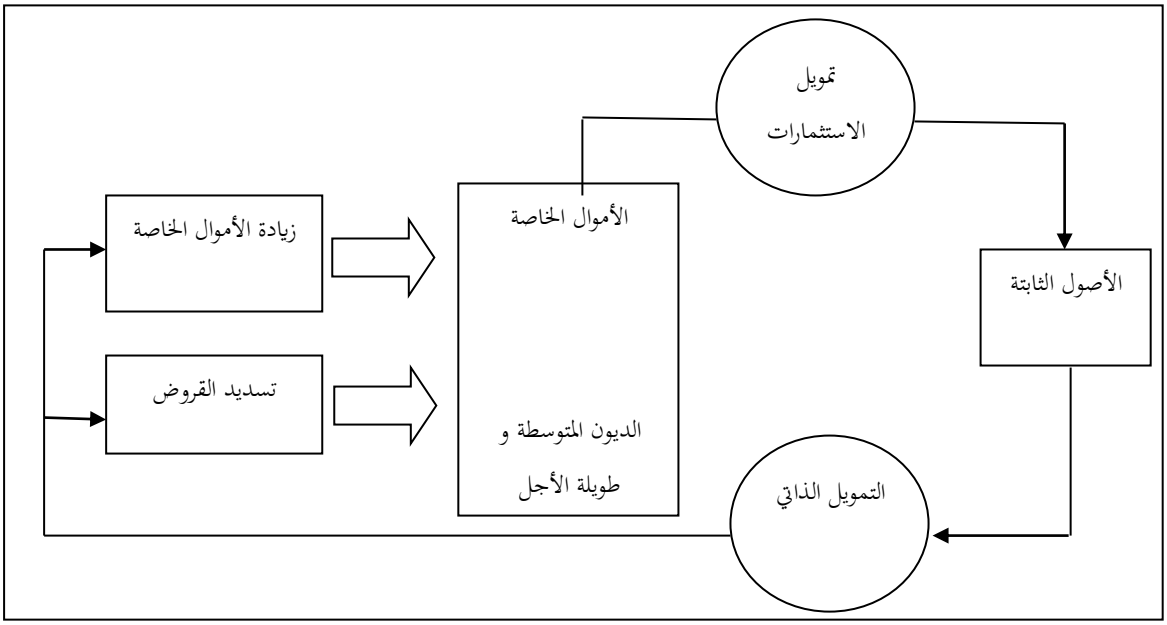

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي(الإدارة المالية)،الجزء الأول، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص 262.

يظهر الشكل أعلاه أنه يتوجب على المؤسسة توجيه الفوائض المالية المحققة على شكل تمويل ذاتي نحو تسديد الديون المستحقة للرفع من قدرة المؤسسة على السداد و تعزيز

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 261.

مستوى الأموال الخاصة بضم الاحتياطات، فذلك يؤدي إلى توسيع حجم الاستثمار، الأمر الذي يساهم مستقبلا في الرفع في مستوى التمويل الذاتي و تحقيق مختلف الأهداف المالية.

المطلب الثالث: مكونات التمويل الذاتي

يتكون التمويل الذاتي أساسا من الأرباح غير الموزعة و الاهتلاكات السنوية للأصول و مؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل و الاحتياطات التالية:

1. الأرباح المحتجزة

تعتبر الأرباح المحتجزة من أهم مصادر تمويل عمليات النمو و التوسع. كما تستخدم الأرباح المحجوزة في حالة المنشآت التي تعاني من المشاكل المالية كتلك التي ترغب في تخفيض ديونها أو المنشآت التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة. و في مثل هذه الظروف يتم احتجاز الأرباح لتوفير متطلبات السيولة[1].

و هي عبارة عن تلك الأرباح التي حجبت عن التوزيع على المساهمين في الشركة، و تعتبر من أموال الملكية(حقوق المساهمين).

فعلى الإدارة أن تعمل على حجز جزء من الأرباح لإعادة استثماره في الشركة و تقوم بتوزيع عائد مناسب على الأموال التي قدمها حملة الأسهم[2].

و من مزايا استخدام الأرباح المحتجزة في عملية التمويل:

- أنه لا يؤثر استخدام الأرباح في تمويل الشركة على إدارة الشركة من حيث التصويت و الترشيح.

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008،ص 250.

[2] محمد صالح الحناوي، محمد فريد صحن، **مقدمة في المال و الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 345.

- لا تحتاج الشركة إلى جهد للوصول إلى هذا المصدر التمويلي، لأنه ملك لها.
- تستطيع الشركة استخدامه في أي وقت إذا تحقق الربح.
- غير مكلف كالاقتراض الخارجي[1].

و من عيوبها:

- قد لا تحقق المنشأة أرباحا كافية و بالتالي حجم الأرباح المحتجزة يعتمد على تخفيض الأرباح.
- لا يمكن استخدامها بشكل متكرر[2].

2. مخصصات الاهتلاك

الأصل القابل للاهتلاك هو عبارة عن أصل يكون استخدامه قابل للتحديد من قبل المؤسسة،بمعنى أنه محدد في الزمن، وعليه فان اهتلاك الأصل هو عبارة عن التوزيع الآلي لقيمته القابلة للاهتلاك وفقا لاستخدامه المحتمل. يوزع المبلغ القابل للاهتلاك وفقا لوتيرة اهتلاك المزايا الاقتصادية المنتظرة من استخدام هذا الأصل[3].

و هو يمثل المصروف الذي لا يستخدم أموال الحاضر، و إن كان يترتب عليه خصم جزء من الإيرادات و احتجازه لفترة إلى أن يحين وقت إحلال الأصول التي خصم لحسابها أقساط الاهتلاك.

3. المؤونات

المؤونات أرباح تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل.

---

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2008، ص87.

[3] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IFRS/ IAS2009/2010**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص53-54.

كما نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أنه " حتى و في غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالاهتلاكات و المؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع"، و تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر تقوم المؤسسات بتكوين مخصصات تتمثل في قيمة المخزون و الحقوق و مؤونات الأخطار و التكاليف.

و توجد عدة أنواع للمؤونات منها مايلي:

- مؤونة الأعباء و الخسائر.
- مؤونة الأعباء الموزعة على عدة سنوات.
- مؤونة التقاعد الإجبارية للأشخاص المشتغلين.
- مؤونة تدني قيمة عناصر الأصول(و تشمل مؤونة تدني قيمة العملاء و المخزون)[1].

4. الاحتياطات

تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنيبها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو مواجهة خسائر محتملة الوقوع، و يتوقف تكوين الاحتياطات على نتيجة الأعمال المنشأة و تحقيقها لأرباح[2].

و هي تمثل أرباحا محتجزة من أعوام سابقة و تقتطع من نصيب المساهمين، و لا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من اجل تدعيم و تقوية المركز المالي، و توجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني و الاحتياطي النظامي[3].

و يكون هناك احتياطي خاص(اختياري) و تعتمد على الإدارة في المستقبل لتغطية النفقات مستقبلية مثل اندثار المباني و الأثاث و المعدات و الآلات[4].

---

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 235-236.

[2] عاطف وليم أندراوس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص380.

[3] قتيبة عبد الرحمن العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 70.

[4] صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص194.

و تجدر الإشارة انه لا يجدر أن يقل الاحتياطي القانوني عن 5٪ من صافي الربح، و يجوز للجمعية العامة للمؤسسة بناءا على تقرير مراقب الحسابات وقف تجنيب هذا الاحتياطي إذا بلغ نصف رأس مال المصدر. و يجوز استخدام هذا الاحتياطي في تغطية الخسائر و في زيادة رأس المال[1].

المطلب الرابع: تقييم التمويل الذاتي

ينطوي التمويل الذاتي على العديد من المزايا و العيوب من أهمها مايلي:

الفرع الأول: مزايا التمويل الذاتي:

- أهم مورد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يصعب عليها الحصول على الأموال من مصادر أخرى.
- السرعة في اتخاذ قرار الاستثمار، فهي لا تحتاج إلى مفاوضات و لا عقود و لا شروط أخرى.
- لا يصاحبه زيادة في أسهم المؤسسة، و بالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة.
- تحقق استثمارات بأقل تكلفة ممكنة، و تتفادى المخاطر المالية عند الضائقة المالية، و بالتالي يعطي للمؤسسة حرية أكبر في اختيار الاستثمارات دون قيد أو شرط أو ضمانات(رهون).
- مخصصات الاهتلاك تمثل حصة كبيرة من التمويل الداخلي، فهي أموال معفية من الضرائب[2].
- يعطي المنشأة حرية الحركة و شبه استقلال كلي عن المالكين و الغير، و قد يؤثر ذلك على الربحية و ذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية.

[1] أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية**، الدار الجامعية،الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010، ص57.

[2] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، 178-179.

- تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

الفرع الثاني: عيوب التمويل الذاتي:

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشأة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى أضعاف العائد المتحصل[1].
- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة، فهو وضع يؤدي إلى عدم رضا أصحاب الأسهم.
- قد يصاحب إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي الموارد[2].

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع ببق ذكره، ص 23-24.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 179.

المبحث الثاني: طرق الاهتلاكات و أثرها على قدرة التمويل الذاتي

يلعب الاهتلاك دورا كبيرا في حساب قدرة التمويل الذاتي، و يبرز دوره من خلال تقدير تكلفة التمويل الذاتي، و المفاضلة في اختيار طريقة الاهتلاك المثلى.

المطلب الأول: تكلفة التمويل الذاتي

التمويل الداخلي له تكلفة كغيره من مصادر التمويل و لكن المشكلة الأساسية في ذلك هي صعوبة قياس تكلفة التمويل الداخلي (الذاتي).

و يعتبر التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة تعادل نسبة المردود المطلوب من قبل المساهم العادي، و السبب في ذلك يعود إلى ضرورة أخذ تكلفة الفرصة بعين الاعتبار، و هنا المنشأة تكون أمام إحدى الخيارين:

- توزيع هذه الأرباح على حملة الأسهم العادية.
- إعادة استثمارها في المنشأة.

و عندما تتخذ المنشأة قرارا باحتجاز هذه الأرباح تكون بذلك قد حجبت عن المساهم العادي فرصة استثمار تلك الأموال بنفسه في أي مجال آخر و بالتالي فان ذلك يرتب على الإدارة ضرورة استثمار هذه الأرباح المحتجزة بحيث تحقق ربحا صافيا يعادل نسبة المردود المطلوب (كحد أدنى) من قبل المساهم العادي، و إذا كانت عاجزة عن تحقيق ذلك فعليها ترك فرصة ذلك الاستثمار للمساهم العادي بنفسه.

و في حالة توازن سوق المال فان نسبة المردود المتوقع من السهم (أرباح) يجب أن يساوي المردود من السهم العادي كحد أدنى، و بافتراض أن عائد السهم العادي يساوي 18٪ فان على إدارة المنشاة أن تحقق مردود على سهم الأرباح يساوي كحد ادني 18٪ و ألا توزع الأرباح المحتجزة على المساهمين حتى يتولى كل منهم استثماره بنفسه[1].

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

و عليه فان تكلفة التمويل من الأرباح المحتجزة تساوي[1]:

التوزيع المتوقع للسهم÷ القيمة السوقية الحالية للسهم+ النمو المتوقع للتوزيعات. أما إذا كان هناك تشجيع خاص من الدولة لبعض المؤسسات و اعتبر العائد على الأرباح المحتجزة كأي عبء من أعباء المؤسسة و لا يدخل في الوعاء الضريبي، فان تكلفة التمويل من الأرباح المحتجزة تساوي:

[(التوزيع المتوقع- الضريبة على الأرباح)÷ القيمة السوقي الحالية للسهم+ النمو المتوقع للأرباح][2].

في المدخل الحديث لقياس تكلفة التمويل الداخلي يقاس بدلالة الفائض المحتجز، و على ضوء هذا تقاس تكلفة التمويل الذاتي بدلالة الفائض النقدي المحتجز و التي تتمثل في معدل النمو المنتظر أي أن:

نسبة الفائض النقدي المحتجز=(الفائض النقدي- التوزيعات)/ الفائض النقدي.

حيث: فائض النقدي=الربح المعلن+ المخصصات المعفاة من الضرائب.

يدل هذا أن الفائض المحتجز يتكون من:

- جزء معفى من ضريبة الدخل كالاهتلاك، و تخصم من الوعاء الضريبي و تشكل جزء من التمويل الذاتي للشركة، يحقق وفرا ضريبيا للشركة يعادل نسبة هذا الجزء إلى الفائض النقدي قبل الضريبة× معدل الضريبة.
- جزء غير معفى من الضريبة و لا يخصم من الوعاء الضريبي كالاحتياطات و المخصصات غير المسموح بخصمها[3].

[1] المدخل التقليدي لحساب تكلفة التمويل الداخلي يقاس بدلالة الأرباح المحتجزة.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[3] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص377.

المطلب الثاني: قدرة التمويل الذاتي

قدرة التمويل الذاتي مفهوم جاء به المخطط المحاسبي الفرنسي سنة 1982 و تتمثل قدرة التمويل الذاتي في مبلغ الفائض النقدي عن مجموعة المقبوضات مطروح منه مجموع المدفوعات الناتجة خلال دورة مالية معينة بحيث إذا حصل و دفعت كل العمليات المؤجلة من إيرادات و نفقات خلال نهاية الدورة بحوزة المؤسسة فائض نقدي المتمثل في:

ق ت ذ= مجموع الإيرادات- مجموع النفقات

و هذا الفرق يتمثل في المكافئات الغير المدفوعة لعاملين من عوامل الإنتاج هما:

- رأس المال الاقتصادي:الموجودات ثابت و مكافأته المتمثلة في أقساط الاهتلاك.
- رأس المال الحالي الخاص:الأموال الخاصة و مكافأتها المتمثلة في الدورة الصافية.

و هناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي:

- طريقة الجمع: و على أساس هذه الطريقة تحسب قدرة التمويل الذاتي كمايلي[1]:

قدرة التمويل الذاتي(FAC)=نتيجة الدورة+ مخصصات الاهتلاكات و المؤونات- استرجاع الاهتلاكات و المؤونات+ القيمة الباقية للاستثمارات المتنازل عنها- نواتج الاستثمارات المتنازل عنها- إعانات الاستثمار المحولة لجدول النتائج.

- طريقة الطرح: و تحسب على النحو التالي:

قدرة التمويل الذاتي= مجموع المقبوضات- مجموع المدفوعات.

و تعتبر هذه الطريقة أحسن و أكثر دقة و وضوح من طريقة الجمع لان طريقة الطرح مبنية على قاعدة القيد المحاسبي المفرد الذي يؤخذ فيها بعين الاعتبار فقط الإيرادات و النفقات الحاصلة في صورة نقود ملموسة أما الطريقة الأولى فهي تقوم بالقيد المحاسبي المزدوج حيث تسمح بإثبات الإيرادات و النفقات المحققة و لكن ليست المقبوضة أو

[1] باديس بن يحي بو خلوه، مرجع سبق ذكره، ص 98.

المدفوعة حيث تكون مؤجلة في نهاية الدورة المالية و يمكن أن يبرز هنا مفهوم التدفق النقدي حيث هناك نوعان من التدفق: التدفق الإجمالي و تدفق الصافي.

التدفق النقدي الإجمالي= النتيجة الإجمالية للدورة+ الاهتلاكات+ المؤونات.

التدفق التقدي الصافي= النتيجة الصافية+ الاهتلاكات+ المؤونات[1].

إن حساب قدرة التمويل الذاتي يقود إلى حساب التمويل الذاتي بالعلاقة التالية[2]:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي- مكافأة رأس المال(dividendes)أي الأرباح الموزعة.

المطلب الثالث: كيفية اختبار طريقة الاهتلاك

إن طريقة اهتلاك أي أصل هي انعكاس تطور اهتلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يديرها ذلك الأصل: الطريقة الخطية، الطريقة التناقصية، أو طريقة وحدات الإنتاج...الخ.

و تكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة عدم التمكن من تحديد هذا التطور بصورة صادقة.

- الاهتلاك الخطي يقود إلى عبء ثابت على المدة النفعية للأصل.
- الطريقة التناقصية تؤدي إلى عبء متناقص على مدة الأصل النفعية.
- طريقة وحدات الإنتاج يترتب عليها عبء يقوم على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.
- الطريقة التزايدية تؤدي إلى عبء يتنامى على المدة النفعية للأصل.

و عليه يجب أن تدرس دوريا، طريقة الاهتلاك، المدة النفعية و القيمة المتبقية في أعقاب المدة النفعية المطبقة على التثبيتات العينية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول. تعدل التوقعات و التقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

[2] باديس بن يحي بو خلوه، مرجع سبق ذكره، ص 99.

و إذا تبين أن مثل هذا التغيير ضروري، فانه يدرج في الحسابات كما لو كان تغير تقدير محاسبي، و يضبط المبلغ المخصص لاهتلاكات السنة المالية و السنوات المستقبلية[1].

و حسب المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة،فان الاهتلاك المطبق عادة هو الاهتلاك الخطي، لكن هذه المادة تسمح للمؤسسات من تغيير طريقة الاهتلاك ضمن شروط محددة في القانون.

و مما سبق يمكن التفصيل في مختلف القيود الواجب توفرها في طريقة الاهتلاك كمايلي:

- الاهتلاك الخطي: ينصح النظام المحاسبي المالي باعتماد هذه الطريقة في حالة عدم التمكن من تحديد التطور في استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية بصورة صادقة[2].
- الاهتلاك المتناقص: حسب المرسوم التنفيذي 271-92 المؤرخ في 1992/7/6، تم تحديد كافة الاستثمارات التي يمكن للمؤسسة أن تقوم بتطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص عليها، و هي تلك التي لها علاقة مباشرة بالإنتاج، لذلك لا تطبق هذه الطريقة على المباني في المؤسسات الصناعية على عكس المؤسسات السياحية أي تعتبر المباني من الاستثمارات الأساسية في المؤسسة[3].
- الاهتلاك المتزايد: تم السماح مثله مثل الاهتلاك المتناقص في سنة 1988 و هذا حسب المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة، و يتم استعمال هذا النوع من الاهتلاكات إذا استفادت المؤسسة من إعفاءات ضريبية في السنوات الأولى وهذا بغية تعظيم قيمتها عندما تصبح المؤسسة خاضعة للضريبة و بذلك تحقق اقتصاد ضريبي، و هو أمر قليل الحدوث لأنه لا يمكن للمؤسسة العدول عن هذه

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، المؤرخ في25 مارس2009،تم تحميلها من الموقع www. joradp.dz، تم الاطلاع بتاريخ 05-01-2017،ص9.

[2] مصطفى عوادي، المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي SCF (مع دراسة حالات)،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير جامعة الوادي، العدد الخامس، الجزائر،2012، ص126.

[3] حجاج المهدي، **تحليل اثر الاهتلاك على الهيكلة المالية في المؤسسات الاقتصادية مع دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم المالية و المحاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2007-2008،ص85.

الطريقة، و يمكن أن تستفيد منها المؤسسات التي مدة نشاطها قصيرة. و تعتبر هذه الطريقة قليلة الاستعمال لأنها لا تتماشى مع الأهداف المالية للمؤسسات حيث لا تستفيد من إعفاءات ضريبية عند تحقيقها لأرباح معتبرة خلال نشاطها، و كان المؤسسة تقوم بمنح إدارة الجباية قروض بدون فائدة هي أولى بها[1].

و عليه هناك عدة طرق لحساب قسط الاهتلاك، و لكن أغلبية الباحثين يفضلون طريقة الاهتلاك المتناقص، لمراعاتها لظاهرة التقادم، حيث يتم استرجاع الأموال في أقرب وقت هذا ما يسمح للمؤسسة من تعزيز قدرة التمويل الذاتي.

كما حرص المشرع الجبائي على تمكين المؤسسات من تطبيق طريقة الاهتلاك المتناقص، حيث سمح المشرع في سنة 1988 للمؤسسات من تطبيق هذه الطريقة بعدما كان يلزمهم على تطبيق طريقة الاهتلاك الثابت ، و هذا تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق حيث يمكن للمؤسسة باستعمال هذه الطريقة من تحديد استثماراتها في أقرب وقت ممكن.

و عليه تعتبر كلتا الطريقتين الاهتلاك الخطي (الثابت) و المتناقص الأكثر شيوعا و استخداما في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

حيث يمثل الاهتلاك انعكاس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها التثبيت بوتيرة تحدد الطريقة المعتمدة من طرف مسيري الكيان. يقترح النظام المحاسبي المالي ثلاث خيارات تمثل طرق اهتلاك التثبيت، بما فيها الطريقة التناقصية أو طريقة وحدات الإنتاج، اللتان تعتبران طريقتان بديلتان للطريقة الخطية التي تمثل الطريقة التفضيلية المعتمدة، في حالة عدم التأكد من تحديد وتيرة الاهتلاك بصورة صادقة[2].

[1] حجاج المهدي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] رفيق بشوندة، محمد الحبيب مرحوم،**السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني، النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية (IAS/IFRS)، جامعة مستغانم، يومي13و14 جانفي2013، ص8.

المطلب الرابع: أثر طرق الاهتلاك في حساب قدرة التمويل الذاتي

تلعب سياسة الاهتلاك دور هام في المؤسسة، فهي من المحددات الرئيسية التي تدخل في حساب التمويل الذاتي، الذي يضمن للمؤسسة التطور و البقاء، لكن لا يمكن اعتبار مخصصات الاهتلاك مورد مجاني، فهي تمثل مقدار الانخفاض الذي يطرأ على قيمة الأصول، و هذه الأخيرة تم تمويلها عن طريق الأموال الخاصة و الديون حيث أن تكلفة هذه الموارد هي التكلفة المتوسطة لرأس المال، و عليه تأثر طرق الاهتلاك في حساب قدرة التمويل الذاتي من ناحيتين هما:

الفرع الأول: من ناحية الضرائب

لا يخرج الاهتلاك عن قيد دفتري بحيث أنه لا يترتب عليه خروج الأموال في صورة نقدية، و إنما يسجل كأعباء الواجب خصمها عند تحديد الربح الخاضع الضريبة، فهو ليس تجميع النقدية أو غيرها من الأصول لغرض استخدامها في الحالات العاجلة أو عند الحاجة، و إنما هو استرجاع لقيمة الأصل تم حيازته سابقا و ليس موردا نقديا.

و من هذا المنطلق نجد أنه لا يدخل في حساب التدفق النقدي بطريقة مباشرة ذلك لان الإدارة المالية تقوم بالحصول على أصل ثابت مقابل الدفع نقدا و تتوقع استرداد تكلفة هذا الأصل عن طريق بيع المنتجات (بغض النظر عن طريقة الاهتلاك المطبقة)، و عليه لا يعتبر الاهتلاك كمصدر للأموال أو النقدية فقط بل يؤدي إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة، و بالتالي تخفيض ما يدفع لمصلحة الضرائب.

و في هذه الحالة يكون للاهتلاك أثر غير مباشر على التدفق النقدي لأن الإدارة المالية لا تتحصل من وراء الاهتلاك على تدفق نقدي من جراء زيادة أو ثبات قيمة الاهتلاك و لكن يحدث اقتصاد في التدفق الخارج للنقدية و المتجه سواء لتسديد مصلحة الضرائب أو توزيع الأرباح.

و من هذا يمكن أن نقول بأن الاهتلاك عبارة عن مقياس للنقص الذي يحدث لقيمة الأصل الثابت عبر الزمن.

و يعوض الاهتلاك نقص القيمة الناشئ عن الاستعمال لحجزه جزء من الأرباح يعادل هذا النقص بحيث يبقى رأس المال ثابتا بقيمته الأصلية لعدم توزيع أرباح وهمية و كذلك يخصص الاهتلاك لمواجهة خسائر واقعة و يسجل قبل الوصول إلى نتيجة الدورة[1].

و عليه تؤدي طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة إلى تخفيض الوعاء الضريبي لها، بما يساوي قيمة الاهتلاكات المسموح خصمها ضريبيا، و بالتالي يمكن اعتبار القيمة المخصومة ضريبيا بمثابة قرض مقدم للمؤسسة من لدى المصالح الضريبية، يخفض من إمكانية لجوء المؤسسة إلى الاستدانة بشكل دائم.

و يتحدد الربح الصافي بطرح تكاليف التشغيل السنوي، و قيمة الاهتلاكات من الإيرادات السنوية للمشروع. و على هذا الأساس تحي الضريبة كمايلي[2]:

الربح المحاسبي= الإيرادات السنوية- النفقات السنوية- الاهتلاك.

الضريبة= الربح المحاسبي الخاضع للضريبة× معدل الضريبة.

و عليه تمثل أموال الاهتلاك أموالا معفية من الضريبة و هي ميزة خاصة بتخفيض الوعاء الضريبي للشركة بقيمة الاهتلاك المسموح خصمه ضريبيا حيث يساوي الوفر الضريبي للاهتلاك= (الاهتلاك× معدل الضريبة)[3]. و عليه لا يعتبر الاهتلاك مصدرا للنقدية إلا إذا كانت الشركة رابحة.

و يجب تقدير الاهتلاك السنوي تبعا لقوانين الضرائب النافذة و على الأخص فيما يتعلق بطريقة احتساب الاهتلاك و العمر المقدر للأصل، و خلاف ذلك من معطيات كونه يقلل من التحليل النهائي للضرائب السنوية المستحقة[4].

[1] يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص231.

[2] بابا عبد القادر، **دراسة الجدوى و تقييم المشروعات**، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر،2010،ص139.

[3] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى**،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005، ص340.

[4] محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص 213-214.

الفرع الثاني: من ناحية التدفق النقدي

عند اقتناء المشروع الاستثماري للأصول الثابتة المستثمرة فان تكلفة شراء هذه الأصول، لا ينبغي أن تحمل بالكامل على الفترة التي اشتريت فيها هذه الأصول. باعتبار تكلفة هذه الأصول الرأسمالية، يتطلب الأمر توزيع عبؤها على سنوات العمر الاقتصادي للمشروع.

هذا و لا يعتبر قسط الاهتلاك تدفقا نقديا إلى الخارج، لأنه مصروف دفتري لا يرافقه أي خروج للنقود. و يقصد به تحقيق العدالة في توزيع تكلفة الأصول الثابتة على سنوات العمر الاقتصادي و الاهتلاك لا يمثل سوى المعالجة المحاسبية لمبلغ التدفق النقدي و على هذا الأساس لا يجب أن يدرج ضمن تكاليف التشغيل السنوية. كل من النفقات الأولية للاستثمار، و الاهتلاك السنوي، لان هذا يعني إدراج التكاليف الأولية ضمن تكاليف المشروع مرتين.

و من ثم فان الاهتلاك لا تؤثر على التدفق النقدي السنوي الداخل، و أهميته تظهر عند احتساب الضريبة فقط[1]، حيث[2]:

صافي التدفق النقدي السنوي= الإيرادات السنوية- النفقات السنوية- الضريبة.

[1] بابا عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] المرجع نفسه، ص 140.

خلاصة:

باعتبار أن التمويل الذاتي مصدرا من مصادر المؤسسة، لم تبقى أهمية في كونه تخصيص النتيجة كاحتياط، و إنما هي ضرورة ملحة للاحتفاظ به كأداة لبعث الحياة في المؤسسة من جديد، فهو العامل الذي يسمح بتكوين الثروة في المؤسسة، و هذا كونه مرتبط بمحدداته (الاهتلاك ،النتيجة غير الموزعة و المؤونات ذات الطابع الاحتياطي) فهو مرتبط بفكرة تجميع رؤوس الأموال الذي يؤدي إلى توسيع وسائل الإنتاج.

و باعتبار أن الاهتلاك عنصر من عناصر التمويل الذاتي، فهو يمثل أدنى قيمة له (و هذا في حالة انعدام العوامل الأخرى للتمويل الذاتي)و لان السياسة الضريبية آثار جلية على التمويل الداخلي حيث أن زيادة قيمة الاهتلاك تؤثر ايجابيا على قدرة التمويل الذاتي.

.

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لوحدة أغذية الأنعام -UAB- بمستغانم

تمهيد:

إتماما للفصلين السابقين اللذان يعبران عن الجانب النظري ارتأينا أن نقوم بإسقاط موضوع الدراسة على مؤسسة أغذية الأنعام المتواجدة بمستغانم التي تلعب دورا بارزا في تطوير الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال. وذلك نظرا للإصلاحات الاقتصادية التي تعيشها المؤسسة الاقتصادية بشكل خاص منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي سعيت من خلالها المؤسسة لإيجاد موقعها في السوق المحلي و الدولي، فكانت سياستها تهدف أساسا إلى إعادة التركيز على النشاط الرئيسي في إنتاجها، الذي تتحكم فيه أكثر بعدما عرفت توسع في نشاطها، أدى بها في بعض الحالات بالقيام بدور اجتماعي أكثر منه اقتصادي و ذلك من خلال التخلي عن النشاطات التي ليست لها وضعية تنافسية مقبولة، أو التي تسبب الخسارة و كذا إغلاق جميع الأصول التي تمارس بها نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي، التي تختلف طبيعتها و تتنافر مع الثقافة القاعدية للمؤسسة.

و على هذا الأساس قسم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن وحدة أغذية الأنعام UAB.

المبحث الثاني: أثر طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف وحدة UAB في حساب قدرة التمويل الذاتي

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن وحدة أغذية الأنعام UAB

تعد وحدة أغذية الأنعام بولاية مستغانم من بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي لها دور استراتيجي في توفير أغذية الأنعام بحيث تهدف إلى تطوير و إنعاش الاقتصاد باعتباره السبيل في الازدهار .

المطلب الأول: نشأة المؤسسة و تطورها

تعتبر وحدة أغذية الأنعام UAB من الوحدات الاثني و الثلاثين المورثة عن العهد الاستعماري و الموزعة عبر الوطن. تم تأسيس هذه الوحدة سنة 1952 من طرف الشركة الاسبانية « Makla » و رممت من قبل الديوان القومي لأغذية الأنعام ب 1969/4/4 و هذا تحت إشراف وزارة الفلاحة و الصيد البحري بشكل مؤسسة عمومية ذات نشاط إنتاجي لأغذية الأنعام مركزها الرئيسي الجزائر العاصمة.

كان عدد عمالها 65 عامل بينما قدر متوسط إنتاجها بحوالي 3طن /ساعة وذلك عن طريق فوجين متناوبين وفي الفترة الممتدة ما بين 77/76 أعيدت هيكلة الوحدة بغية رفع قدرتها الإنتاجية والتي وصلت إلى 10طن/ساعة، وكانت عملية مراجعة التجهيزات المتكفل بأعبائها وتحقيقها الاسباني **مارينو قوني** وهذا لأجل توسيعها وإقامة نظام إنتاجي للشحن "VRAC" إلى جانب عدد مطامير " SILOS " المواد الغذائية التي شرع في تشييدها يوم 1984/04/15.

ولقد شهدت سنة 1986 عملية إعادة هيكلة الوحدة، والتي سمحت برفع مستواها، حيث ارتفع عدد المطامير إلى 21 مطمورة ،ووصلت القدرة الإنتاجية إلى 15 طن/سا.

كما تم إنشاء مخازن للاستقبال وحفظ المواد الأولية مع تزويد الوحدة بميزان آلات ومعدات أخرى وضعت من أجل تدعيم ورفع مستوى الإنتاج.

والى غاية 1998/01/01 وكانت الوحدة تابعة للشركة الأم ONAB المتواجدة بالعاصمة، لكن بعد هذا التاريخ تخلت هذه الشركة عن الوحدات الإنتاجية والتوزيعية وبقيت تتكفل بوحدات التمويل فقط الموجودة في وهران، الجزائر، سكيكدة، عنابة، حيث تم اتفاق بين الديوان القومي لأغذية الأنعام ONAB مع الديوان الجهوي لتربية الدواجنORAVIO، وتشكيل ما سمي مجموعة تربية الدواجن الغرب GAO والتي مقرها في مستغانم، حيث أصبحت هذه الوحدة تحت سلطة هذه المجموعة، ونفس الشيء مع الوحدات الإنتاجية الموجودة في وسط وشرق البلاد.

مرت هذه المؤسسة بعدة تحولات نتيجة الإصلاحات الاقتصادية آخرها كان تحولها إلى شركة وطنية ذات أسهم أي ذات رأس مالي إجمالي قدر ب 7000.000.000 دج، حيث تخلت عن التسيير المركزي و أصبحت مؤسسة مستقلة ذات تسيير لا مركزي و سميت بONAB حيث أدمجت فيها المؤسسات الثلاث ORAVIO و OREVI و ORAC حيث كانت هذه الشركات في حالة انهيار و إفلاس فقررت ONAB دمجهم ليصبحوا شركة و منظمة واحدة تحت قيادتها حيث ساهمت برأس مال قدره 80 ٪ و الشركات الثلاث الأخرى ساهمت ب 20٪ من رأس المال و كان هذا كله بتاريخ ماي 1998 و حولت:

ORAVIO إلى GAO و تقع في ناحية الغرب

OREVI إلى GAE و تقع ناحية الشرق

ORAC إلى GAC و تقع في الوسط

و كل هذه النواحي تتعامل مع المديرية المركزية (الشركة القابضة : ONAB)

الوحدة UAB محل الدراسة هي مجمع تربية الدواجن للغرب ORAVIO – GAO و الذي أنشأ في 1998/1/19 برأس مال قدره 7000000000 دج و ارتفع إلى 703000000 دج مقرها مستغانم و توظف حالي 144 عامل.

تبعية الوحدة للمؤسسة الأم:

يقتصر عمل الوحدة على الإنتاج و البيع و المديرية تابعة للمؤسسة الأم ORAVIO المتواجدة بصلامندر، مستغانم و تعتبر السلطة المشرفة عليها كما أنها المسؤولة و المتحكمة بالأسعار و كذا المصدرة للأوامر في إنتاج منتوج معين أو تغييره و هي مسؤولة عن سير الوحدة محل الدراسة و معالجة أي طوارئ كما أنها تتحمل نتيجة السنة.

علاقة الوحدة بالوحدات النظيرة:

هذه الوحدة تنتمي إلى الغرب و تضم سبع وحدات فرعية: وهران، مستغانم، تلمسان، سيدي بلعباس، تيارت، بشار، البيض، و بحكم هذا الارتباط فإنها EURL و ستة مراكز لتربية الدواجن بشكل شركات و التعامل يكزن مع بعضها البعض و هذا لسد حاجاتها الضرورية و التبادل المشترك للمواد الأولية.

الشكل4: الوحدات التابعة لمجمع الغرب GAO

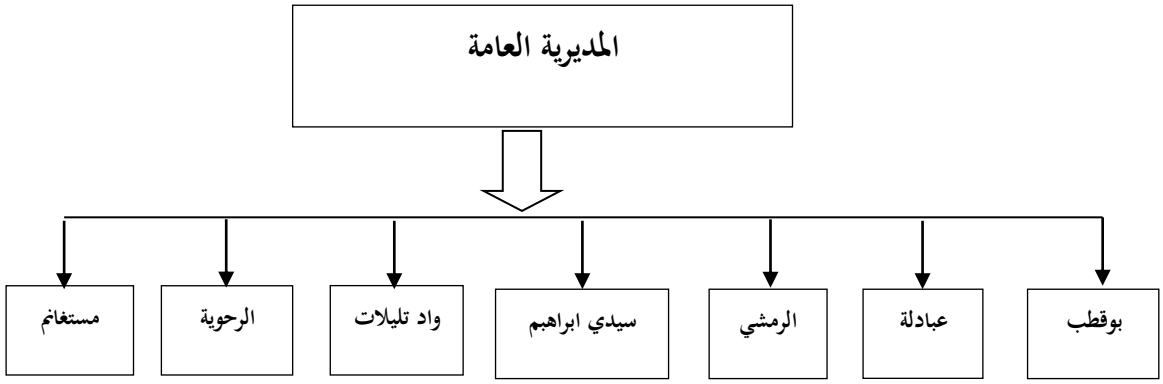

المصدر :من وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: التعريف بوحدة تغذية الأنعام

- **نشاط المؤسسة:**

يتميز نشاط الوحدة بالطابع الصناعي التجاري لأغذية الأنعام بمختلف أنواعها و تعتمد في عملية الإنتاج على عدة مواد أولية و من المواد المستعملة من الخارج أهمها:

MAIS	← كندا
SOJA	← أمريكا
ERIAD	← SONGROS
CALCAIR	← ENA MARBRE
CMV	← ONAB
PHOSPHATE	← تونس

- **عدد المنتجات:**

هذه الوحدة تنتج ثلاث أنواع من الأغذية الموجهة للأنعام:

- النوع الأول موجه للدجاج المنتج للبيض (ponte).
- النوع الثاني موجه للدجاج الذي يستهلك (chaire).
- النوع الثالث موجه إلى المواشي (Bauvin).

- **نوعية المنتوج:**

استنادا إلى تصريحات مسؤولي الوحدة فإن منتوجهم يتميز بجودة عالية مقارنة بمنتوج القطاع الخاص، وهذا نتيجة للنوعية الجيدة للمواد الأولية المستوردة من الخارج وكذا احترام المقاييس العلمية في تركيبة المنتوج.

- **طبيعة الزبائن وأبعاد السوق:**

الزبائن متعددون وهم التعاونيات والمربيين الخواص وكذا المؤسسات العمومية مثلORAVIO، كما تنشط الوحدة في سوق الجهوي وحصتها تتزايد نسبيا.

- **طبيعة الموردين:**

وهم مؤسسات عمومية وطنية أهمها:

- وحدة الميناء والتي خصصها إلى ONAB لشراء السلع والمواد الأولية (الذرى ،الصوجة) من الخارج واستقبالها وتوزيعها على الوحدات ،وتتمركز هذه في منطقة وهران .
- مركب الأدوية C.M.V بتليلات مهمتها صنع الفيتامينات التي تدخل في تركيب الأغذية.
- المؤسسة الوطنية للرخام ENOF (الكلس).
- المؤسسة الوطنية للورق المقوى ENAPAL (الأكياس).
- المطبعة (البطاقات – ETIQUETTE).

- **نوعية طرق البيع:**

البيع يتم بطريقة مباشرة حسب الطلبية.

- **نوعية التصنيع:**

هي تدخل الصناعات الغذائية (الصناعات الخفيفة) وعملية الإنتاج تقوم على عملية التمويل والإنتاج يعتمد على الطلبيات.

- **حجم الإنتاج:**

هي الوحدة تدخل ضمن السلسلة المتوسطة من حيث حجم الإنتاج.

- **مدة دورة الإنتاج ودرجة تقنياته :**

تقدر مدة دوران الإنتاج بساعة واحدة حيث العمل هذا هو آلي أكثر من يدوي.

- **حجم المؤسسة:**

الوحدة متوسطة الحجم.

- **المنافسة:**

يوجد منافسين المتمثلين في المربيين الخواص الذين ينتجون أغذية أنعامهم بأنفسهم ويبيعون الفائض.

- **رقم الأعمال:**

قدر رقم أعمالها بحوالي 551241949,80 دج سنة 2015 و 526322084,50 دج لعام 2016.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تعريف التنظيم: تعني كلمة التنظيم التجديد، و هو يشكل الإطار الذي يجب أن تعمل المؤسسة ضمنه و يمكن تعيين الجهات المعنية به فيما يلي:

المدير العام و المساعدون: مهامهم وضع الأهداف و السياسات.

رؤساء الإدارة و المصالح: وظيفتهم تنحصر ضمن تطبيق تلك القرارات الخاصة بانجاز الأهداف و السياسات المسطرة.

الهيكل التنظيمي: هو مخطط يمثل مجموعة من هياكل المؤسسة الموجودة بين مختلف المصالح كما أنه أحسن وسيلة للإعلام الداخلي لأنه يقوم بترتيب وضعية كل عامل في المؤسسة و يبين معظم المهام المنجزة من طرف المصالح و الأشخاص فهو يلعب دورا هاما في المؤسسة و يمتاز بسرعة التنفيذ و السهولة و البساطة.

الهيكل الخاص بالوحدة: تحتوي المديرية الخاصة بالوحدة على مراقب المصالح و مراقب الميزانية و أمانة المدير و تتكون هذه الأخيرة من ستة دوائر و تتفرع بدورها إلى مصالح كما هو مبين في الهيكل الآتي:

الشكل 5: الهيكل التنظيمي لوحدة تغذية الأنعام

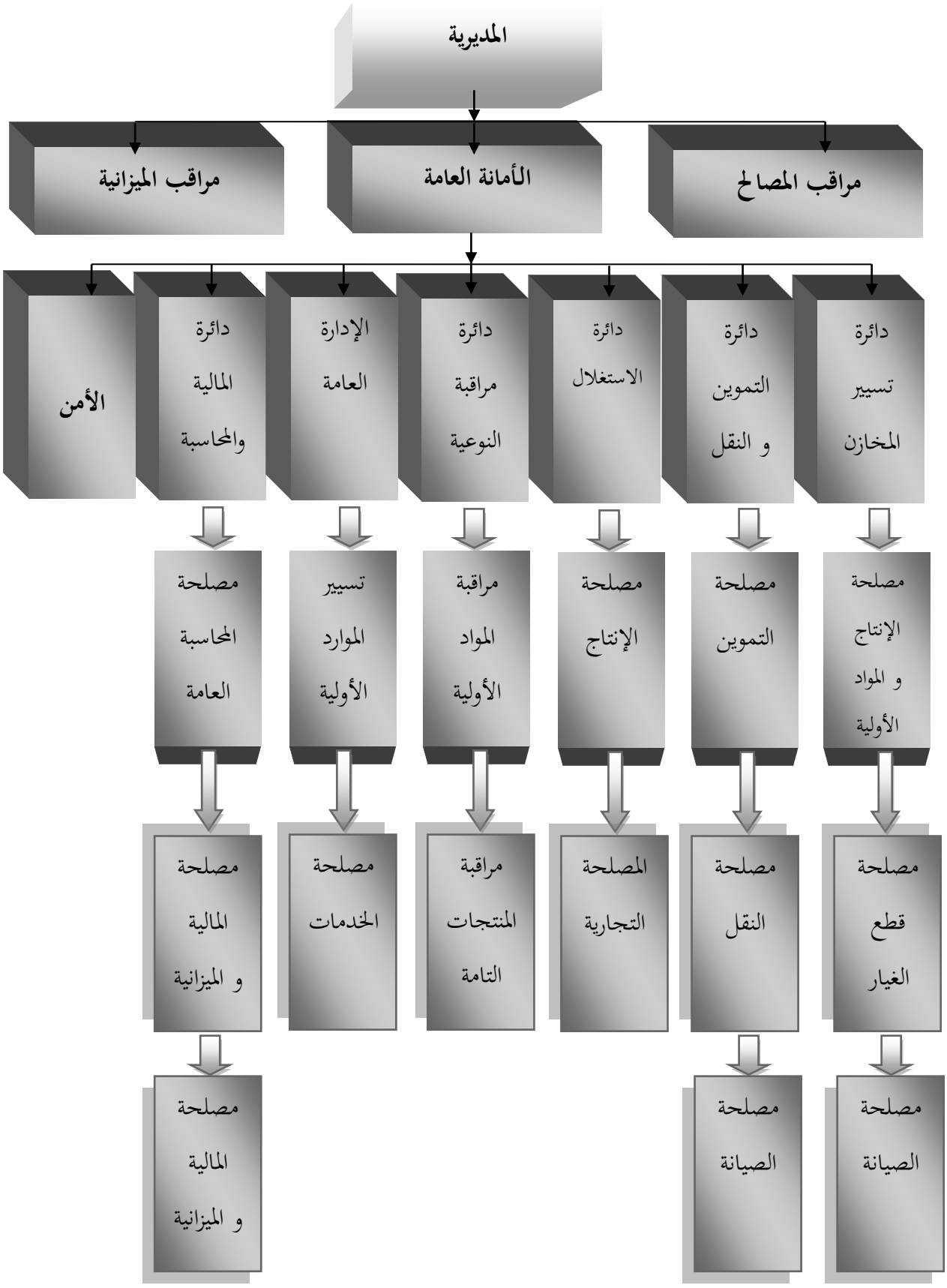

و من خلال الشكل أعلاه سنقوم بالدراسة النظرية للدوائر كالتالي:

دائرة تسيير المخازن: تحتوي على مصلحتين و هما:

1. مصلحة الإنتاج التام و المواد الأولية:

مخازن المواد الأولية: تحزن هذه الأخيرة جميع المواد التي تم شراءها من طرف المؤسسة مثل: الذرى، القمح، الصوجا....الخ، و عند اقتراب نفاذ هذه المواد، تقوم مصلحة التخزين بإعداد طلب لشراء الكمية اللازمة و تقوم مصلحة التموين بشراء الكمية المطلوبة.

ملاحظة: لا يقل مخزون الأمان في هذه المؤسسة عن 1000 طن من الذرى و 7000 طن من الصوجا.

2. مخازن المواد التامة:

تخزن فيها المنتجات التامة المتمثلة في أغذية الدواجن و الأبقار، و تقوم هذه المصلحة بإخراج المنتجات الصنع بناءا على طلب من المصلحة التجارية و هكذا مع إعداد وصل الخروج و تسليم نسخة منه لكل من مصلحة المحاسبة العامة و مصلحة المواد و مصلحة التوزيع و مصلحة التخزين.

3. مصلحة قطع الغيار:

تقوم هذه المصلحة بتخزين قطع الغيار بمستحقات المؤسسة و عند الحاجة إليها ترسل إذن طلب إلى المصلحة التجارية.

دائرة التموين و النقل: و تتفرع إلى ثلاث مصالح:

1. مصلحة التموين: و يقصد بها تغطية حاجات المؤسسة من المواد الأولية في حالة نقصها فيحرر طلب من رئيس المصلحة بشراء المادة اللازمة بحيث يكون الطلب مقيد بالكمية و النوعية اللازمة من المادة المراد شراءها.
2. مصلحة النقل: تتكلف هذه المصلحة بنقل المنتجات التامة إلى الزبائن في حين طلبوا ذلك و نقل المادة الأولية من الموردين.
3. مصلحة الصيانة: دورها صيانة وسائل النقل و المحافظة عليها من أجل استخدامها أطول مدة ممكنة.

دائرة الاستغلال: تتكون من ثلاث مصالح و كل مصلحة مرتبطة بالأخرى:

1. مصلحة الإنتاج: تصنع في هذه المصلحة أغذية الأنعام و الدواجن حسب الكمية و النوعية المطلوبة من الزبائن.

   كلما كان النقص في المادة الأولية قامت المصلحة بإرسال طلب لمصلحة تسيير المخازن لتسدد هذه الأخيرة حاجاتها بشرائها للمادة الأولية.
2. المصلحة التجارية: وظيفتها بيع المنتجات التامة حيث تأخذ من الزبون شيك وإذن طلب و تسلمه وصل السحب حيث يتوجه الزبون إلى مصلحة الإنتاج و يتم تسجيل كل المعلومات الخاصة بالزبون و النوع المراد شرائه مع الكمية.

   بعدها يتوجه إلى مصلحة تسيير المخزون فتسلمه هذه الأخيرة وصل تسليم و إذن لإخراج المشتريات التي قام بشرائها ثم يعود الزبون إلى المصلحة التجارية ليسلمها وصل الإخراج و تعطيه بدورها الفاتورة شرط أن تكون بها كل المعلومات الخاصة بالمنتوج المشترى و تقدم منها نسخة إلى المحاسبة العامة قصد تسجيلها.
3. مصلحة الصيانة: يتم فيها صيانة تجهيزات الإنتاج و المحركات الكهربائية....تقوم هذه المصلحة برفع تقارير شهرية إلى مصلحة المحاسبة تتضمن تكاليف الشراء لقطع الغيار و تكلفة اليد العاملة و مصاريف إدخال تغييرات على الآلات..

دائرة مراقبة النوعية: مهمتها التأكد من جودة المواد الأولية الداخلة للمؤسسة و المنتجات التامة أثناء عملية الإنتاج و بعدها.

الإدارة العامة: تحتوي على قسم الشؤون الاجتماعية و على مصلحتين هما: تسيير الموارد البشرية و مصلحة الخدمات أما وظيفتها فتتمثل في تسيير ملفات المستخدمين و تحضير سجلات الأجور و العلاوات و الإنذارات و ملفات التقاعد و الضمان الاجتماعي و كذلك دفع الاشتراكات و المنح العائلية، كما تقوم بتسجيل حوادث العمل و الأمراض المهنية و العطل السنوية المستحقة.

دائرة المالية و المحاسبة: تتكون من ثلاث مصالح وهي:

1. مصلحة المحاسبة العامة: تشمل ثلاث أقسام:

- قسم الموردين: يتم على مستوى هذا القسم استقبال فواتير لشراء من قبل المصالح المعنية للوحدة مثل مصلحة التموين و تكون مصحوبة بإذن الطلب و إذن الاستلام و تراقب هذه الوثائق من طرف رئيس المصلحة و بعد التأكد منها يمضيها و تسجل في اليومية الخاصة بالمشتريات ثم تسلم من هذه الوثائق نسخ إلى مصلحة المالية و الميزانية أين تسدد فيه قيمة المبالغ.
- قسم الزبائن: ترسل نسخ الفواتير مرفقة بإذن الإخراج و إذن الاستلام إلى مصلحة المحاسبة العامة من طرف المصلحة التجارية أين يقوم المحاسب بمراقبتها و تسجيلها في يومية الزبون في آخر المطاف تسلم إلى مصلحة المالية و الميزانية للتحصيل.
- قسم الأجرة: تقوم مصلحة الموارد البشرية كل شهر بوضع مذكرة الأجور الخاصة بالعمال التي تحول من مصلحة المحاسبة العامة و تراجع من طرف المحاسب ثم تسجل في اليومية.

2. مصلحة المالية و الميزانية: تحتوي على قسمين هما:

- قسم خاص بالبنك: يستقبل شيكات الزبائن و تسجل في دفاتر الإيرادات و النفقات و توجه إلى مصلحة التوزيع التي تقوم بتجميعه و بعد تسجيلها في دفتر النفقات و النفقات في الأخير ترسل إلى البنك، يكون هناك اتصال شهري بين المصلحة و البنك لاستخراج الكشف البنكي للمؤسسة للتأكد من صحة تسجيلاتها الدفترية.
- قسم خاص بالصندوق: لابد أن يحتوي على مبلغ قدره 5000 دج و هذا لدفع أجور المتمرنين لتسديد ثمن شراء الطوابع و يستعمل أيضا لشراء قطع الغيار التي لا يزيد سعرها عن 1500 دج و يجب أن تكون المديرية العامة على علم بالوضعية المالية أسبوعيا.

3. مصلحة محاسبة المادة: يقتصر عمل هذه الأخيرة على حساب كلفة شراء المادة الأولية و سعر التكلفة.

الأمن: من مهامه مراقبة المؤسسة و السهر على حماية الممتلكات العمومية من أي استهداف داخلي أو خارجي.

المطلب الرابع :أهداف و وظائف وحدة تغذية الأنعام

وضعت المؤسسة خطة تعمل عليها و منها تحقق عدة أهداف قريبة و بعيدة المدى و ذلك من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف.

الفرع الأول : أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة لتحقيق جملة من الأهداف من خلال نشاطها يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التنسيق الداخلي لكفاءات و خبرات المتواجدة عبر كافة المجالات خاصة منها نوعية المنتجات و تحسين القدرات التقنية و الاقتصادية لتمكين خلق ظروف تمنح التقدم في المنافسة.
- الاستثمار في ميادين هامشية للفرع مثل البيع بالتجزئة عبر شبكة من نقاط البيع و تنمية تربية دجاج اللحم و التموين في إطار علاقات الشراكة .
- تطوير و تحسين منتجات التغذية الحيوانية لا سيما الأغذية المحببة و منتجات جديدة أخرى و ذلك بعصرنة مصانع الإنتاج .
- و أخيرا تبحث عن الشراكة و هذه الإستراتيجية ترمي في الأخير إلى جعل منتجات المجمع في مستوى المقاييس الدولية مع أسعار مطابقة للمعايير سارية كما تهدف إلى ترشيد إيجابي للجهد الاقتصادي المتوفر لدى المجمع و فروعه.

الفرع الثاني: وظائف المؤسسة

و لتحقق هذه الأهداف يجب عليها القيام بمجموعة من الوظائف و التي تتمثل في:

- التسيير الجيد لمجموع العمال بشأن الغيابات المرضية، دفع الأجور و توظيف المستخدمين.
- إجراء عملية الفوترة و تأمين تغطيتها.
- إعداد و نشر الفواتير و مختلف الوظائف الأخرى.
- تضمن صيانة التجهيزات أو الآلات و معدات النقل...الخ.
- حماية و حفظ الملفات المتضمنة لصفقات البيع خلال السنة.
- السهر على صراحة و انتظام الحسابات.

و يتمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لمصلحة الإدارة المالية كالتالي:

الشكل 6: الهيكل التنظيمي لمصلحة الإدارة المالية

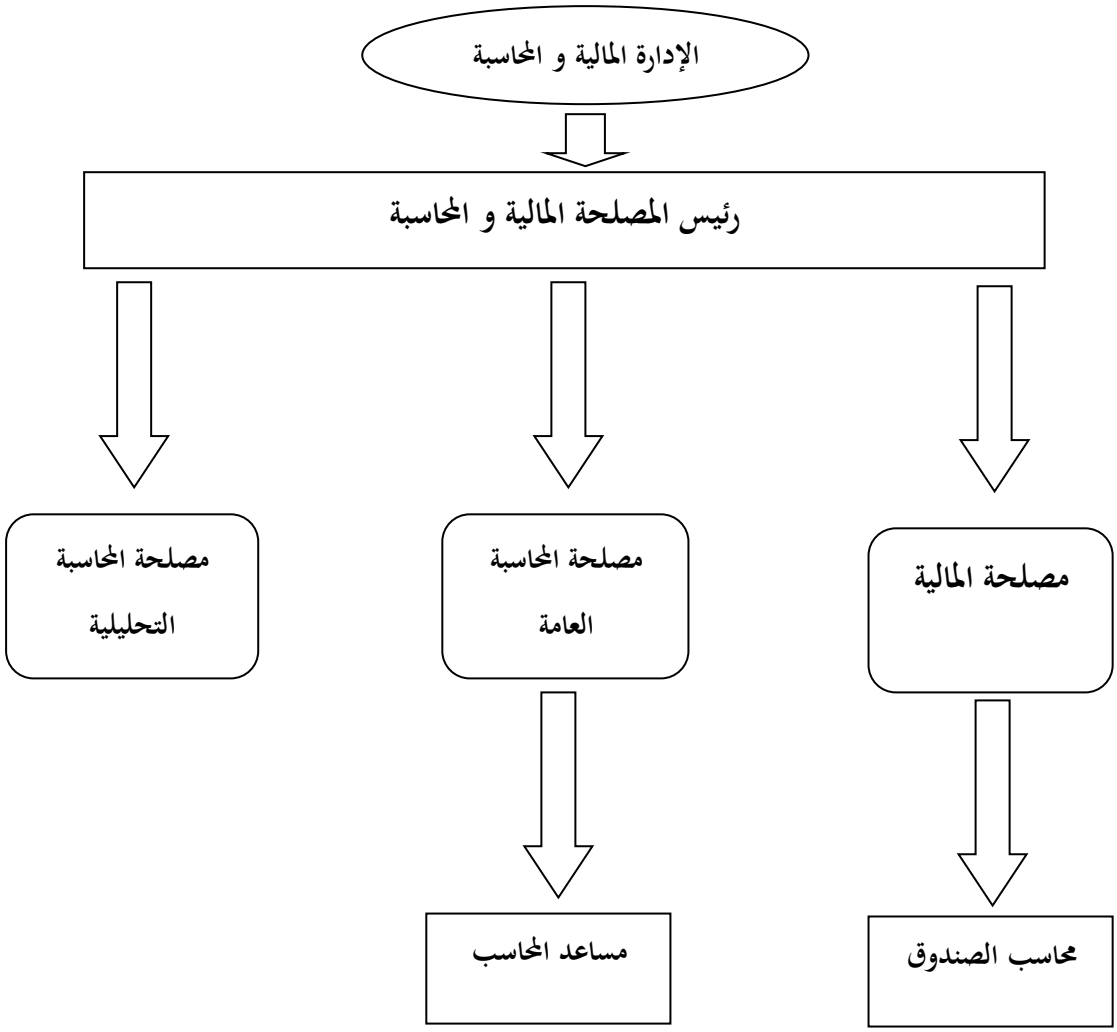

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: أثر طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف وحدة UAB في حساب قدرة التمويل الذاتي

تعبر طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف وحدة تغذية الأنعام عن منهج الذي تقيد به جميع تثبيتاتها من بداية نشأة المؤسسة إلى يومنا هذا، بما تحمله هذه الطريقة من تأثيرات على نتيجة المؤسسة و قدرتها المالية.

المطلب الأول: مبيعات وحدة تغذية الأنعام

لدى وحدة تغذية الأنعام أصناف مختلفة لمبيعاتها حسب حاجة كل نوع من الحيوانات و حسب رغبة فلاح في المنتج الذي يرغب أن تنتجه الأنعام التي يملكها، و سنذكر في هذا الفرع مختلف هذه الأنواع كما يلي :

1– أغذية الدجاج الموجه يصبح لحوم بيضاء chair:

و هذا الدجاج يكون موجها للاستهلاك مباشرة , بمعنى أنه نخصص مباشرة مجموعة من الدجاج ليصبح لحوما بيضاء فيمر هذا الدجاج من مرحلة الكتكوت إلى أن يصل إلى مرحلة الدجاج الموجه للاستهلاك بنوع من التغذية الخاصة بهذا النوع الذي نرغب في الحصول عليه و المتمثلة فيما يلي:

- تغذية البداية démarrage و التي تكون في المرحلة الأولى من عمر الكتكوت .
- تغذية النمو croissance و تكون من مرحلة الكتكوت إلى أن يصبح في مرحلة الدجاج .
- تغذية finition 1 و finition 2 و هي تغذية خاصة بهذا الدجاج البالغ لكن من أجل أن يوجه للاستهلاك يجب أولا التخلص من الشحوم التي يحتوي عليها جسم الدجاج و هذه التغذية تساعد على حرق تلك الشحوم و بهذا يصبح الدجاج بعد تناوله لهذه التغذية لفترة معينة جاهزا ليوجه للاستهلاك كلحوم بيضاء .

2– أغذية الدجاج البيوض pont:

و هنا أيضا نستطيع التحكم في المنتج الذي نرغب به , بمعنى نستطيع بتغذية خاصة تعطى لهذا الدجاج كي ينتج البيض لكن حسب ما نرغب به إما بيض موجه للاستهلاك أو بيض ملقح ليصبح كتاكيت , و من أجل الحصول على ما ذكرناه علينا اتباع التغذية التالية و طبعا يكون هذا النوع من الدجاج قد مر على مرحلة تغذي البداية في الأسبوعين الأولين démarrage :

- تغذية pfp 1 وتكون من الأسبوع الثاني يعني بداية مرحلة النمو إلى غاية الأسبوع الثامن .
- تغذية pfp2 و تكون من الأسبوع الثامن إلى غاية الأسبوع الثامن عشر .
- تغذية الدجاج التي ينتج بيض موجه للاستهلاك pondeuse و هو عبارة عن غذاء خاص يتحكم في إنتاج هذا الدجاج لينتج بيض عقيم غير ملقح و هذا من أجل البيض الموجه للاستهلاك .

- تغذية الدجاج المنتج للبيض كتاكيت بعد فترة و يسمى ب pont repro و بهذا نحصل على بيض ملقح للحصول على كتاكيت إما تباع مثلما هي أو تخضع لإحدى المرحلتين 1 أو 2 التي سبق ذكرها.

3– تغذية البقر : s/t ruminant

و تنقسم هي الأخرى إلى قسمين كما يلي :

- تغذية bovin و هو غذاء خاص بالبقرة الحلوب يساعدها في إنتاج الحليب و لا يجوز للثور التناول من نفس غذاءها لأن كل نوع له غذاء يتوافق حسب حاجاته و طبيعة الحيوان بنفسه و ما نرغب في الحصول عليه من منتج كما سلف و أن ذكرنا .
- تغذية ovin و هنا يوجه هذا النوع من الغذاء إلى الثور و الخروف لأنه يساعد في النمو .

4– تغذية أخرى تدعى ب s/t Divers:

و تخص بالذكر باقي الأنعام التي نذكرها في الأصناف أعلاه و منها :

- الديك الرومي.
- الحصان.
- الغزلان إذا كنا نتحدث عن الحيوانات الموجودة بحديقة الحيوانات.
- الأرانب.
- و باقي الحيوانات.

المطلب الثاني:التسجيل المحاسبي للاهتلاك

تطبق المؤسسة طريقة الاهتلاك الخطي أو الثابت في تسجيل مختلف عملياتها المتعلقة بالتثبيتات و عليه سنقوم بتسجيل مثال من عملياتها اليومية.و تجدر الإشارة أن المؤسسة لم تقم بالتنازل عن أي من ممتلكاتها من قبل سواءا بالبيع أو التخريد، وعليه فهي تقوم بتسجيل الاهتلاك فقط.

مثال[1]:

قامت المؤسسة بشراء معدات الإعلام و الهاتف و المكونة من أربعة الأغراض التالية:

الهاتف النقال تم شرائها بتاريخ 30/11/11 بقيمة 22000 دج

عتاد من شركة SAMSUNG تم شرائها بتاريخ 01/12/15 بقيمة 24032,48 دج

عتاد للمعلوماتية تم شرائها بتاريخ 01/01/15 بقيمة 356400,86 دج

الهاتف الأرضي تم شرائها بتاريخ 18/02/16 بقيمة 22500 دج

قدر عمرها الإنتاجي ب 7سنوات، وان القيمة الباقية قدرت بمبلغ 369840,15 دج.

الحل:

1. حساب تكلفة الأصل الكلية:

تكلفة الأصل الكلية= 22000 + 24032,48 + 356400,86 + 22500 = 424933,34 دج.

2. حساب معدل الاهتلاك السنوي:

معدل الاهتلاك= 100÷ العمر الإنتاجي

معدل الاهتلاك= 100÷7=14,29٪

[1] انظر الملحق رقم 1.

3. حساب قسط الاهتلاك:

قسط الاهتلاك = $\frac{\text{تكلفة الأصل–القيمة الباقية}}{\text{العمر الانتاجي المقدر}} = \frac{424933,34-369840,15}{7} = \frac{28093,19}{7}$ =**4014,51دج.**

4. إعداد جدول الاهتلاك:

الجدول 7: جدول اهتلاك معدات الإعلام و الهاتف الخاص بوحدة UAB

السنة	التكلفة القابلة للاهتلاك	معدل الاهتلاك السنوي	قسط الاهتلاك السنوي	مجمع الاهتلاك	القيمة الدفترية لآخر العام
2011	28093,19	٪14,29	4014,51	4014,51	420918,83
2012	28093,19	٪14,29	4014,51	8029,02	416904,32
2013	28093,19	٪14,29	4014,51	12043,53	412889,81
2014	28093,19	٪14,29	4014,51	16058,04	408875,3
2015	28093,19	٪14,29	4014,51	20072,55	404860,79
2016	28093,19	٪14,29	4014,51	24087,06	400846,28
2017	28093,19	٪14,29	4014,51	28093,19	396840,15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ملاحظة:

القيمة الدفترية= تكلفة شراء الأصل(424933,34دج) – مجمع الاهتلاك الخاص بكل سنة.

5. التسجيل المحاسبي الاهتلاك المعدات لعام 2016:

و يتم تسجيله وفق القيد التالي:

2016/12/31

2818503	681	اهتلاك معدات الإعلام و الهاتف	4014,51	
		مخصصات الاهتلاك		4014,51
		اهتلاك رقم....		

المطلب الثالث: حساب قدرة التمويل الذاتي

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية:

ق ت ذ= نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاكات و المؤونات– استرجاع الاهتلاكات و المؤونات+ القيمة الباقية للاستثمارات المتنازل عنها– نواتج الاستثمارات المتنازل عنها– إعانات الاستثمار المحولة لجدول النتائج.

و كون المؤسسة لا تملك مؤونات كون منتجاتها موجهة للبيع مباشرة، بالإضافة إلى عدم امتلاكها لباقي الحسابات الأخرى (استرجاع الاهتلاكات و المؤونات، القيمة الباقية للاستثمارات المتنازل عنها، نواتج الاستثمارات المتنازل عنها، إعانات الاستثمار المحولة لجدول النتائج)، فانه يتم حساب قدرة التمويل الذاتي لسنة 2016 لوحدة تغذية الأنعام كالتالي:

قدرة التمويل الذاتي= نتيجة الدورة + مخصصات الاهتلاكات

حيث أن:

نتيجة الدورة[1]= 22664599,63دج.

مخصصات الاهتلاكات[2]= 5796436,68دج.

قدرة التمويل الذاتي= 22664599,63+5796436,68= **28461063,31 دج.**

حساب التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي– الأرباح الموزعة

و بما أن المؤسسة عمومية ذات طابع إنتاجي فهي لا تقوم بتوزيع الأرباح و عليه:

التمويل الذاتي= قدرة التمويل الذاتي= **28461063,31دج.**

[1] أنظر الملحق رقم 2.

[2] أنظر الملحق رقم 3.

المطلب الرابع: تحليل أثر الاهتلاك على قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة

باعتبار أن مخصصات الاهتلاك هي تكاليف غير خاضعة للضريبة فهي عبارة عن مورد مجاني للمؤسسة تسمح لها و عليه تؤدي طريقة الاهتلاك الخطي المطبقة من طرف المؤسسة إلى تخفيض الوعاء الضريبي لها، بما يساوي قيمة الاهتلاكات المسموح خصمها ضريبيا، وعليه فان القيمة المخصومة ضريبيا بمثابة قرض مقدم للمؤسسة من لدى المصالح الضريبية، يخفض من إمكانية لجوء المؤسسة إلى الاستدانة من الخارج بشكل مستمر و دائم.

و يتم حساب الربح الصافي عن طريق طرح التكاليف السنوية، و مخصصات الاهتلاكات من الإيرادات السنوية. و على هذا الأساس تحسب الضريبة كتالي لوحدة UAB لعام 2016 بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة نفسها:

حيث:

الربح المحاسبي= الإيرادات السنوية– النفقات السنوية– الاهتلاك.

الربح المحاسبي= 538066139,92 - 515401540,29 – 5796436,68 = **16868162,95 دج.**

و عليه فإن :

الضريبة= الربح المحاسبي الخاضع للضريبة× معدل الضريبة.

و بما أن المؤسسة إنتاجية و رقم أعمالها لا يتجاوز 30.000000 دج فيطبق عليها نظام الضريبة الجزافية الوحيدة IFU بمعدل 12٪ كالتالي:

الضريبة= 16868162,95× 0,12 = **2024179,554 دج.**

إذن: تمثل أموال الاهتلاك أموالا معفية من الضريبة و هي ميزة خاصة بتخفيض الوعاء الضريبي للشركة بقيمة الاهتلاك المسموح خصمه ضريبيا حيث أن :

الوفر الضريبي للاهتلاك= الاهتلاك× معدل الضريبة

الوفر الضريبي للاهتلاك= 5796436,68 × 0,12 = **695572,4016 دج.**

كما تعتبر مخصصات الاهتلاك مصدرا للنقدية في حالة تحقيق هذه الوحدة أرباحا سنوية معتبرة، فطريقة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة لا تؤثر على التدفق النقدي السنوي الداخل، و أهميته تظهر عند احتساب الضريبة فقط كالتالي:

صافي التدفق النقدي السنوي= الإيرادات السنوية– النفقات السنوية– الضريبة

و منه:

صافي التدفق النقدي السنوي= 538066139,92 - 515401540,29 - 2024179,554 = **20640420,076 دج.**

و عليه تساهم طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسة بشكل مباشر في تحسين قدرة التمويل الذاتي لها و بالتالي تزيد من قدرة المؤسسة على الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل نفسها دون الحاجة الو اللجوء إلى الطرق الأخرى بشكل متكرر و منه يؤدي بالمؤسسة كذلك بزيادة فرصها الاستثمارية و التوسعية و يقوي مركزها التنافسي.

خلاصة:

يعتبر الاهتلاك الأداة أكثر فعالية التي تساعد المؤسسة في مواجهة أهم المشاكل التي تواجهها و المتمثلة في الحصول على التمويل من أقرب مصادرها الداخلية و هو التمويل الذاتي.

حيث أن لطريقة الاهتلاك الثابت المطبقة من طرف المؤسسة أثر مباشر في تحسين قدرة التمويل الذاتي بغض النظر على العناصر الأخرى كالاحتياطات لاسيما كون المؤسسة لم تخصص مؤونات نظرا لعدم توفها على مخزون التي تعتبر من أهم مكونات الواجب توافرها في حساب قدرة التمويل الذاتي.

و عليه يعتبر مخصص الاهتلاك السنوي العنصر الوحيد الذي من شأنه العمل على تحسين قدرة التمويل الذاتي الذي يمكن المؤسسة من زيادة تدفقها النقدي و تخفيض الأعباء الضريبية.

تؤثر طريقة الاهتلاك المطبقة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة ووحدة تغذية الأنعام بصفة خاصة على الوعاء الضريبي باعتبار أنه يسجل ضمن الأعباء و يؤدي إلى تخفيض الضريبة المفروضة على المؤسسة، و تغير تعريفه و طريقة حسابه مقارنة بما كان عليه في المخطط الوطني المحاسبية، بحيث أصبح يعتبر توزيع منتظم للمبلغ القابل للاهتلاك للأصول الثابتة المادية و المعنوية على مدة منفعتها المتوقعة حسب المخطط للاهتلاك، مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة المتبقية المحتملة لها، بحيث يصبح الاهتلاك يمثل إثبات استهلاك المنافع الاقتصادية المنتظرة للأصول الثابتة المادية و المعنوية.

و قد اعتمدت مجمل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نظام الاهتلاك الخطي على كل التثبيتات غير أنه يمكن لها استخدام نظام الاهتلاك المالي التنازلي بالنسبة للتجهيزات التي تساهم مباشرة في الإنتاج داخل المؤسسات من غير المباني السكنية و الورشات و المحلات المستعملة في ممارسة المهنة،كما يطبق أيضا على المباني و المحلات التي تستعملها مؤسسات القطاع السياحي في ممارستها لنشاطها السياحي، كما يطبق الاهتلاك المالي التنازلي سنويا على القيمة المتبقية للملك الواجب اهتلاكه ماليا.

و للاستفادة من الاهتلاك التنازلي، يجب على هذه المؤسسات الخاضعة للنظام الضريبي المفروض حسب الربح الحقيقي، أن تختار هذا النوع عن طريق إدلاء كتابي لا رجعة فيه بخصوص نفس التثبيتات أثناء تقديم التصريح بنتائج السنة المالية المقفلة.

كما يمكن للمؤسسات أن تقوم باهتلاك استثماراتها ماليا، حسب نظام الاهتلاك المالي التصاعدي، و ذلك من خلال إرفاق رسالة اختيار هذا النظام بتصريحها السنوي.

و يقضي اختيار هذا النمط من طرق الاهتلاك فيما يخص التثبيتات الخاضعة له، استبعاد تطبيق أي نوع من أنواع الاهتلاك المالي الأخرى و هذا حبي ما نصت علية المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

و على الرغم من كون الاهتلاك من العناصر الأساسية و المكونة للتمويل الذاتي، إلا أنه توجد عناصر أخرى لا تقل أهمية عنه و تتمثل في الأربح المحتجزة، المؤونات، الاحتياطات. غير أن هذا المورد لا يعتبر كافيا لتغطية احتياجات المؤسسة المالية المتزايدة الأمر الذي يدفع بها إلى اللجوء إلى مصادر أخرى منها الزيادة في رأس المال، أو اللجوء إلى مصادر خارجية عن طريق الاستدانة من خلال الحصول على قروض منها قروض سندية، قرض الإيجار، قروض بنكية(قصيرة متوسطة و طويلة الأجل) و الائتمان التجاري.

و على هذا الأساس تستعمل وحدة تغذية الأنعام محل الدراسة نظام الاهتلاك المالي الخطي إذ يهتلك التثبيت لأقساط سنوية ثابتة و متساوية خلال عمره الإنتاجي إلى أن يصبح مجموع الاهتلاكات المتراكمة يساوي المبلغ القابل للاهتلاك من التثبيت في حالة وجود قيمة متبقية أو قيمة التثبيت الأصلية في حالة عدم وجود هذه القيمة، حيث تساهم هذه الطريقة في الرفع من قدرة التمويل الذاتي بالنسبة للمؤسسة، حيث يعاد توظيف النقدية المتولدة من الاهتلاك فورا في الأصول الثابتة، و ينصب التوليد من الوجهة النموذجية على الطرق الفنية لتعظيم العائد على الاستثمار، و على مقارنة التكاليف و المنافع للاستثمارات المختلفة المقترحة بمدلول القيمة الزمنية للنقد المتدفق إلى الداخل و إلى الخارج.

و هذا ما يثبت صحة الفرضية باعتبار طريقة الاهتلاك الخطي من أكثر الطرق استعمالا و شيوعا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كون هذه الطريقة تعكس نمط الاهتلاك الموقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل من قبل المؤسسة.

أما بالنسبة للفرضية الثانية فالتمويل الداخلي هو أول ملجأ للمؤسسة عند حاجاتها للأموال هي فرضية صحيحة باعتبار التمويل الذاتي هو مورد مجاني تحصل عليه المنشأة بفعل نشاطها الإنتاجي و التي تكون تحت تصرفها بصفة دائمة و لمدة طويلة يساعدها في المحافظة على إدارتها، كونه وسيلة لتكوين رأس المال بأقل تكلفة و يعطي الحرية للمؤسسة في اختيار نوعية الاستثمار، فهو يخفض تكاليف هذه الأخيرة من ناحية الاقتراض.

كما أن اقتطاع أقساط الاهتلاك المرتفعة في حالة نظام الاهتلاك المالي التصاعدي و نظام الاهتلاك المالي التنازلي خاصة في السنوات الأولى يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و إلى انخفاض المبيعات و بالتالي يؤدي إلى

انخفاض النتيجة. و هذا عكس ما يتطلبه توسيع إمكانيات التمويل الذاتي الذي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخرى.

و عليه فان الفرضية الأخيرة خاطئة لعدم إمكانية طريقة الاهتلاك التنازلي من تحسين قدرة التمويل الذاتي في السنوات الأولى للمشروع على الأقل، على عكس الاهتلاك الثابت.

الاستنتاجات:

- يجب مراعاة الثبات في طرق الاهتلاك من سنة إلى أخرى و طرق تقييم التثبيتات (التقييم وفقا لسعر السوق أو التكلفة التاريخية).
- الاهتلاك في حد ذاته لا يوفر أموالا لتعويض التثبيتات و إنما هو ضمان لصيانة رأس المال.
- يجب أن تدرس دوريا طريقة الاهتلاك، المدة النفعية و القيمة المتبقية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات و التقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.
- تؤخذ بعين الاعتبار مدة الاهتلاك المدة المقدرة للاستعمال و ليس مدة حياته، و التي تعكس بفعالية أحسن طريقة لاستهلاك المنافع الاقتصادية للأصول الثابتة المادية و المعنوية و تتناسب مع وتيرة الاستعمال المحتملة و المحددة من طرف إدارة المؤسسة، و هذا خلافا للقواعد المحاسبية و الجبائية المطبقة في ظل المخطط الوطني للمحاسبة، التي تظهر بأن المدة الجبائية للاهتلاك تكون عادة قصيرة و أقل من المدة الحقيقية له، فمثلا إطفاء المصاريف الإعدادية المحتواة ضمن القيم المعنوية في المخطط الوطني للمحاسبة، لا يمكن أن يتجاوز 05 سنوات، بينما الأصول الثابتة المعنوية في النظام المحاسبي المالي، التي تحتوي جزءا من تلك المصاريف(مصاريف التطوير) يمكن أن تصل مدة اهتلاكها إلى 20 سنة، و التي تعبر عن المدة المفترضة لمنفعة الأصول الثابتة المعنوية.
- و العنصر الجديد كذلك يتمثل في القيمة المتبقية المحتملة للأصل القابل للاهتلاك في تاريخ نهاية مدة منفعته، التي تتمثل في سعر التنازل، و التي تأخذ بعين الاعتبار عند حساب الاهتلاك، بطرحها من

القيمة الأولية للأصل الثابت القابل للاهتلاك، و هي غير مأخوذة بعين الاعتبار في القواعد الجبائية و المحاسبية الحالية، و بالتالي عنصر آخر مؤثر في حساب أقساط الاهتلاك.

- يختلف الاهتلاك عن خسارة القيمة التي تعكس الانخفاض للتثبيتات نتيجة ظروف استثنائية، بينما الاهتلاك يكون طبيعيا بمرور الزمن(التقادم) أو بفعل الاستغلال (الاستخدام).
- تطبق طريقة الاهتلاك الخطي في حالة عدم التمكن من تحديد تطور استهلاك للمنافع الاقتصادي للأصل بصورة صادقة.

الاقتراحات:

- يجب على المؤسسة محل الدراسة (وحدة تغذية الأنعام لولاية مستغانم) التخفيض من تكاليفها بما يتناسب مع مواردها المتاحة خاصة بعد الانخفاض الملحوظ في أرباحها خلال السنوات الأخيرة لاسيما في السنتين الأخيرتين بالتحديد 2015 و 2016 من 26397345,79 دج إلى 22664599,63 دج.
- نلاحظ السنوات الأخيرة 2015 و 2016 تناقص في مبيعات المؤسسة (وحدة UAB) أي رقم أعمالها مقارنة مع السنوات الماضية ويعود سبب هذا إلى المنافسة في السوق خاصة أي المؤسسات الخاصة المنافسة لمؤسسة وحدة تغذية الأنعام و كذلك عدم توفر المادة الأولية و هو ما يؤثر سلبا على قدرة المؤسسة الذاتية في تمويل نفسها، و لهذا يجب عليها العمل على تقليص فرص المنافسين من خلال تحكمها في أسعار منتجاتها و دخول أسواق جديدة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، **التدقيق و التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**، دار الصفاء، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، **2015**.

2. أحمد صلاح عطية، **محاسبة الاستثمار و التمويل في المنشات المالية**، الدار الجامعية،الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010.

3. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، بن عكنون، الجزائر، 2010.

4. أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية(المبادئ و المفاهيم و الإجراءات المحاسبية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

5. إسماعيل يحي التكتيري، عبد الوهاب حبش الطعمة، إنتصار عبود مراد التميمي، **أسس و مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولي، دار حامد، عمان، الأردن، 2010.

6. إسماعيل يحي التكتيري، عبد الوهاب حبش الطعمة، إنتصار عبود مراد التميمي، **أسس و مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

7. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي(الإدارة المالية)**،الجزء الأول، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.

8. بابا عبد القادر، **دراسة الجدوى و تقييم المشروعات**، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر،2010.

9. باديس بن يحيى بو خلوه، **الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013.

10. حامد طلبة محمد أبو هيبة، **أصول المحاسبة المالية**، دار زمزم، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

11. حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق**، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2012.

12. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات"الناحية النظرية و العملية"**، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.

13. خليل الدليمي،عبد الرزاق الساكني، نواف فخر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011.

14. خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2006.

15. صادق راشد الشمري، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

16. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

17. عاشور كتوش، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2003.

18. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة (أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2013.

19. عاطف وليم أندراوس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

20. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل و الإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.

21. عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي و دراسات الجدوى**،الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005.

22. عبد الفتاح محمد الصحن، حسن أحمد عبيد، شريفة علي حسن، **أسس المراجعة الخارجية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

23. عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2005.

24. عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية(2)"التسويات الجردية و الإفصاح المحاسبي"**، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

25. عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل و إدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2008.

26. قتيبة عبد الرحمن العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

27. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

28. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

29. محمد السيد سرايا، **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل (الإطار النظري، المعايير و القواعد، مشاكل التطبيق العملي)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

30.

31. محمد صالح الحناوي، محمد فريد صحن، **مقدمة في المال و الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

32. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

33. محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم المشروعات**، دار اليازوري، عمان، الأردن.

34. محمد الفيومي محمد، علاء الدين محمد الدميري، أيمن أحمد أحمد شتيوى، **دراسات متقدمة في المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

35. مسعود صديقي، محمد حسان بن مالك، علاء بوقفة، **المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IFRS/IAS**، دار الهدى، الجزائر، 2014.

36. مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الإثراء، الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2009.
37. هوام جمعة، **تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002.
38. هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS 2010/2009**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
39. يوسف حسن يوسف، **التمويل في المؤسسات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

المجلات:

1. فتحية مزهر عبد الرضا القريشي، **التمويل الداخلي بالأرباح المحتجزة و الربحية في الشركات"دراسة تطبيقية لسوقي دبي و أبو ظبي للأوراق المالية"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد الثاني، **2012**، ص 8-9.
2. مصطفى عوادي، **المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي SCF (مع دراسة حالات)**،مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير جامعة الوادي، العدد الخامس، الجزائر،**2012**.

المذكرات:

1. حجاج المهدي، **تحليل اثر الاهتلاك على الهيكلة المالية في المؤسسات الاقتصادية مع دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم المالية و المحاسبة، جامعة يحي فارس، المدية، 2007-2008.

الندوات:

1. بكيحل عبد القادر، عيادي عبد القادر، **الإصلاح المحاسبي باعتماد النظام المحاسبي المالي، و أثر ذلك على البيئة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني، النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية (IAS/IFRS)، جامعة مستغانم، يومي 13و14 جانفي 2013.

2. رفيق بشوندة، محمد الحبيب مرحوم،**السياسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني، النظام المحاسبي المالي بالجزائر و علاقته بالمعايير الدولية (IAS/IFRS)، جامعة مستغانم، يومي13و14 جانفي2013.

القوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، المؤرخ في25 مارس2009، تم تحميلها من الموقع www. joradp.dz، تم الاطلاع بتاريخ 05-01-2017.

الملاحق